جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر محددات الربحية في البنوك التجارية

– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع المدية –

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

• **من إعداد الطالب:**

بن كسيرات عبد الإله

• **تحت إشراف الاستاذ:**

كحلة عبد الغني

أعضاء لجنة المناقشة:

بولصنام محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
كحلة عبد الغاني	**أستاذ محاضر –ب–**	**مشرفا ومقرّرا**
غزازي عماد	**استاذ التعليم العالي**	**ممتحننا**

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شُكر و عرفان

"رب أوزعني أن أشكر نعمتي عليك وعلى والدي وأن أعمل صالحاترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

(سورة النمل الآية : 19)

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات من الاعمال ، الحمد الله رب العالمين قيوم السموات والارض مانح العبد نعمة العقل والتفكير ،

نحمده ونشكره على جميع نعمه ونسأله المزيد من فضل كرمه ، نشكر الله على إعانته وتوفيقه لنا في انجاز عملنا هذا المتواضع والذي نتمنى أن يكون في المستوى ، نسأله المزيد والتوفيق الذي يسر لنا انجاز هذا العمل واعاننا عليه ووفقنا فيه.

نتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ "كحلة عبد الغني" الذي تحملمعنا مشقة هذا العمل ، والى جميع الأساتذة الذين كانوا نعم الاساتذة طوال مدة الدراسة واتمنى لهم المزيد من العطاء والتقدم

كما لاننسى كل من شجعنا ولو بكلمة أو ابتسامة وخاصة بالدعاء الى كل هؤلاء كلمة شكر وعرفان على تعاونهم.

إهـداء

اهدي ثمرة عملي هذا الى التي سقتني الحنان و العزيمة لمواصلة الدرب وكانت سببا في مواصلة دراستي (امي الغالية)

الى رمز الشموخ , الذي لم يحرمني ولم يبخل عني بشيء (ابي الغالي)

كما اهدي هذا العمل الى كل الذين احمل لهم المحبة و التقدير , اخي العزيز عدنان و زوجته مريم و الى اختي الكبرى لمياء و اختي امال و مدينة و الى كل أبنائهم

كما اشكر كل من ساعدني في كتابة هذه المذكرة ريحانة و زكرياء و كافة أصدقائي و زملائي

الى الأستاذ كحلة عبد الغني و الى كل أستاذ و أستاذة ممن كان لهم الفضل طوال مشواري الدراسي من اول مرحلة الى اخر مرحلة

الى كل من نساهم قلمي و لم ينساهم قلبي

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على محددات الربحية في البنوك التجارية ، وذلك من خلال التركيز على المحددات الداخلية ،والمحددات الخارجية بحيث تم تم تطبيق هته الدراسة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري BADRلتحديد أثر المحددات كمتغيرات مستقلة على ربحية البنوك التجارية كمتغير تابع . و تم التوصل إلى مجموعة من النتائج اهمها تسجيل انخفاض في نسب قياس ربحية البنوك التجارية (العائد على الأصول (ROA) و العائد على حقوق الملكية (ROE) كما أن هناك تأثير بين المتغيرات المستقلة الداخلية و الخارجية على (العائد على الاموال الخاصة) و هذا لأسباب متعددة ابرزها : موجة التضخم وعدم الاستقرار الإقتصادي و السياسي الذي تشهده البلاد

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية، المحددات الداخلية ، المحددات الخارجية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،العائد على الأصول

Abstract :

This research aims to identify the determinants of profitability in commercial banks, focusing on both internal and external determinants. The study was conducted on the Algerian Bank for Agriculture and Rural Development (BADR) to determine the impact of these determinants as independent variables on the profitability of commercial banks as the dependent variable. Several results were obtained, including a decrease in the measures of profitability in commercial banks (Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE)). There is also an influence of both internal and external independent variables on Return on Private Funds, attributed to various factors such as inflationary trends and the economic and political instability experienced by the country.

Keywords: commercial banks, internal determinants, external determinants, Algerian Bank for Agriculture and Rural Development, Return on Assets.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
ملخص	I
فهرس المحتويات	III
قائمة الأشكال والجداول	V
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية ومبادئها ووظائفها	
تمهيد	02
المبحث الأول: البنوك التجارية	03
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية	03
المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك التجارية	04
المبحث الثاني: مبادئ البنوك التجارية وأنواعها ومعاييرها	06
المطلب الأول: مبادئ البنوك التجارية	06
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ومعايير تصنيفها	07
المبحث الثالث: وظائف البنوك التجارية	10
المطلب الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية	10
المطلب الثاني: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: ربحية المصاريف التجارية ومحدداتها	
تمهيد	19
المبحث الأول:مفهوم واهمية ربحية البنوك التجارية	20
المطلب الاول:مفهوم الربحية وتعظيمها في البنوك التجارية	20
المطلب الثاني:أهمية الربحية في البنوك التجارية	21
المبحث الثاني: محددات الربحية في البنوك التجارية	23
المطلب الاول: درجة التركز البنكي (حجم البنك)	23

المطلب الثاني : تركيبة الأصول في البنوك	25
المبحث الثالث: تقييم محددات ربحية أداء البنوك التجارية	38
المطلب الاول: النسب المالية لقياس الربحية	38
المطلب الثاني: المخاطر البنكية لقياس الربحية	41
خلاصة الفصل	44
الفصل الثالث:دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	46
المطلب الاول: تعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	47
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	47
المبحث الثاني: الاطار التطبيقي للبنك محل الدراسة	47
المطلب الاول: متغيرات الدراسة:	49
خاتمة	57
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	68

فهرس الجداول:

العنوان	رقم الصفحة
جدول رقم(2-1): ودائع يدفع عنها فوائد وأخرى لا يدفع عنها فوائد	31
جدول رقم (2-2): أصول وخصوم حساسة وغير حساسة لسعر الفائدة	34
جدول رقم (2-3): الأداء العام للمصرف	36
جدول رقم (3-1) : يوضح اجمالي مصادر أموال وتوظيف البنك و نسب التغير للفترة (2019 -2022)	51
الجدول رقم (3-2) : تطور مؤشرات الربحية والعائد على الأصول العائد على حقوق الملكيةخلال الفترة 2019_2022	52
الجدول رقم (3-2) : الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة)	53
الجدول رقم (3-3) : نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين الربحية كمتغير تابع (ROA، ROE) والمتغيرات المستقلة (LF، TL، TEQ)	54

مقدمة

تعد البنوك التجارية من اهم المؤسسات الاقتصادية و التي تلعب دورا حيويا في دعم و تمويل النشاط الاقتصادي و توفير الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات ، حيث تهدف إلى تحقيق الربحية من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع وتقديم الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات، كما أنها تقوم بإدارة المخاطر المالية للمحافظة على إستقرار النظام المالي بذلك تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الربحية.

إن تحقيق الأرباح بشكل مستمر يعد من اهم العوامل التي تعزز من قوة و استقرار البنوك، حيث يتيح له تعظيم رأس المال و زيادة ثقة المستثمرين و العملاء على تلبية الإحتياجات المالية و تحقيق عوائد مربحة.

تتأثر الربحية في البنوك التجارية بالعديد من العوامل، سواء كانت عوامل داخلية تتعلق بإدارة وسياسة البنك، أو بأوضاعه المالية كحجم الأصول ومعدلات السيولة وحجم البنك، وعدد فروعه، وتقنية أداءه للخدمات البنكية. أو العوامل الخارجية التي تمثل المتغيرات بحيث تعكس البيئة الإقتصادية التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية، وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل من حيث درجة وشدة تأثيرها على الربحية. إذ تواجه البنوك تحديات كبيرة في محاولتها احكام السيطرة على هته المؤثرات والعوامل مما يستدعي دراستها وتحديد أهميتها في التأثير على الربحية

ومن هنا نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية :

❖ **الإشكالية :**

- **ما هي أهم المحددات المؤثرة على الربحيةفي البنوك التجارية؟**

ومن خلال الإشكالية العامة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك التجارية وكيف تساهم في تحقيق الربحية وتحفيز النموالإقتصادي؟
- ما مدى تأثير العوامل المالية على ربحية البنوك التجارية؟
- ما هي المخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك وكيف يتم إدارتها؟

❖ **فرضيات الدراسة** : ومن اجل الإجابة على الإشكالية نعتمد على الفرضيات التالية:

- توفير التمويل اللازم للمشاريع والأفراد يعزز النشاط الاقتصادي ويساهم في تحقيق الربحية.
- تنويع مصادر الدخل وتحسين هيكل تمويل البنك يساهم في تعزيز ربحية البنك.
- مخاطر سوق المال وتقلبات الأسعار تتطلب استراتيجيات وإدارة فعالة.

❖ **أسباب اختيار الموضوع** :

- أهمية مقاييس الربحية في تحديد العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية
- وجود اهتمام شخصي بالإقتصاد و المالية

❖ **أهمية الدراسة** :

- تتناول هذه الدراسة احد اهم المواضيع و المتمثلة في محددات الربحية في البنوك التجارية باعتبار هذا المؤشر مصدر من مصادر الإطمئنان للمستثمرين و الجهات الرسمية .
- تساعد هذه الدراسة على تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية نظرا للدور الاقتصادي والتنموي الذي يلعبه هدف تحقيق الربح وبالتالي الوصول إلى نتائج علمية تدعم المعرفة المالية في مجال البنوك التجارية.

❖ **اهداف الدراسة** :

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر و العوامل المؤثرة فيها .
- الوصول الى نتائج تساعد في المحافظة على ربحية البنوك و تفادي المخاطر من أجل تحسين كفاءة أداء إدارة البنوك التجارية الجزائرية .

❖ **منهجية الدراسة** :

من أجل دراسة هذا الموضوع و دراسة الإشكالية ومحاولة إختبار صحة الفرضيات المطروحة إعتمدنا على المنهج الوصفي و يتمثل في الجانب النظري لموضوع البحث وهو المنهج االموافق لدراسة النظرية الذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسلي و الإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالربحية والعوامل المؤثرة فيها و الدراسات السابقة

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على المنهج التحليلي لدراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر BADR وذلك بإستخدام برنامج (SPSS) .

❖ **مراجع الدراسة :**

تم الإعتماد في الدراسة على مجموعة من المراجع ذات علاقة بموضوع الدراسة، وتتمثل هذه المراجع في كتب وأطروحات

دكتوراه رسائل ماجستير علمية مختصة في الإقتصاد والملتقيات العلمية مقالات و مجلات علمية.

❖ **صعوبات البحث :**

- صعوبة الحصول على المعلومات والقوائم المالية لا على مستوى البنوك المعنية بالدراسة، ولا على مستوى المواقع الإلكترونية، حتى إن وجدت توجد (القوائم المالية) سنوات قليلة و الدراسة القياسية تتطلب عدة سنوات.
- الدخول إلى بعض البنوك وعدم تعاونهم مع الباحثين، إذ أن أغلب البنوك ترفض إستقبال الباحثين وتلبية رغباتهم العلمية.

❖ **هيكل البحث :**

تم تقسيم موضوع البحث (محددات الربحية في البنوك التجارية) إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول : مفاهيم حول البنوك التجارية ومبادئها ووظائفها

يتضمن الإطار العام للبنوك التجارية ويشمل ثلاثة مباحث يندرج المبحث الأول للتعرف على ماهية البنوك التجارية ومن خلاله تطرقت الى مفهومها و نشأتها وخصائصها وأهميتها وفي المبحث الثاني نتعرف إلى مبادئ البنوك التجارية و أنواعها و معايير تصنيفها من حيث نشاطها و عدد فروعها و المبحث الثالث الذي يشرح وظائف البنوك التقليدية و الحديثة

الفصل الثاني : ربحية المصاريف التجارية ومحدداتها

والذي نبرز فيه أهمية الربحية في المصاريف التجارية ويحتوي علىثلاث مباحث المبحث الأول المخصص مفهوموأهميةربحيةالبنوكالتجارية.و المبحث الثاني يتمحور حول تقييممحدداتربحيةأداءالبنوكالتجارية أما المبحث الثالث فيشمل محدداتالربحيةفيالبنوكالتجارية

الفصل الثالث :دراسة وضعية البنك التجاري BADR لولاية المدية وتحليل البيانات المالية

ويحتوي هذا الفصل على مبحثين الأول يتمثل في عرض عام و تعريفي للمؤسسة و نشأتها و معرفة أهدافها اما المبحث الثاني يعالج دراسة شاملة للمؤسسة المالية وتحليل البيانات المالية لها و اختبار صحة الفرضيات .

الفصل الأول:

مفاهيمحولالبنوكالتجاريةومبادئهاو

تمهيد:

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة مل عرس في درامية للمدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي، والتوزيع الكفؤ لها مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال، كما تعتبر البنوك إحدى أهم دعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي لدول، إذ أنها تعد أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على السوق في تمويلها . لكن هذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع البنكي في النهوض باقتصاديات الدول، يتوقف على مدى فعالية وتطور هذا القطاع ، كما أن هذه الفعالية تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية المحلية حيث تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الأموال لذلك أصبحت النقود تلعب دور هاما، وعصب الحياة الاقتصادية في قلب نظامها ، فلا تتصور الحياة بدون استخدام النقود.

وبناءا على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ماهي أنواع البنوك التجارية وماهي معايير تصنيفها؟

المبحث الأول: البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

الفرع أول: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأت البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار و المرابين و الصاغة في أوربا و بالذات في مدن البندقية و جنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع و ذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض هذه المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بيازايالتوا، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية[1].

ومنذ بداية القرن الثامن عشر وبفضل انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم، وقد تأسس العديد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها، وأقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.

الفرع ثاني: مفهوم البنوك التجارية

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية[2].

وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، (الحسابات الجارية الدائنة) أو بعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار). فالبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي لا تتمتع بهذه الخاصية دون شك، ولذا تعرف هذه البنوك أيضا بنوك الودائع[3].

---

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2000، ص63.

[2] سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1982، ص182،181.

[3] محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر1983، ص92.

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها[1].

فقد اتسع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية، ولم يعد يقتصر على العمليات القصيرة الأجل، بل تعدى ذلك في كثير من الدول لتشمل تقديم الائتمان الطويل الأجل، مما أكسبها أهمية خاصة في النظام المصرفي، حيث إذ أطلقت كلمة "بنك" فإن المقصود هو البنك التجاري دون غيره من المؤسسات الائتمانية الأخرى.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية البنوك التجارية.

الفرع أول: خصائص البنوك التجارية.

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية.

ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:

أ.تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

ب.تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية. إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك

[1] محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية 1982،ص 232.

تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

ج. تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

د. تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية[1].

الفرع ثاني: أهمية البنوك التجارية.

- تحتوي البنوك التجارية تقريبا ثلاث الأصول المالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.
- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيلة الرئيسية للدفع.
- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إبداعات الجمهور.
- تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية.
- تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.
- يستطيع البنك التجاري تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية و الدفع و التوفير لكل من الأفراد والاعمال و الحكومات[2].

[1] سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص114،115.

[2] من الموقع www.accdis.com التاريخ 2022/10/03 التوقيت 18:43

المبحث الثاني: مبادئ البنوك التجارية وأنواعها ومعاييرها

المطلب الأول: مبادئ البنوك التجارية:

العديد من المبادئ والقوانين والأحكام، وكذلك الأعراف التي تحكم جميع البنوك في أداء الوظائف، التي تقوم بها وتقدمها؛ وذلك لكسب ثقة العملاء وجذبهم للتعامل مع البنك، كذلك للاستفادة من أكبر قدر ممكن من التعاملات المالية التي تخص العملاء. ومن أهم هذه المبادئ والأُسس والأحكام ما يلي:

1- السرية:

تعتبر السرية من أهم القواعد والمبادئ التي ترتكز عليها البنوك في تسيير أعمالها، كذلك تُعتبر من أهم الصفات التي يبحث عنها العميل عند القدوم للتعامل مع أحد البنوك، فالعميل يضع سرية معلوماته في رأس القائمة عندما يبحث عن بنك للتعامل معه ويسعى لوضع أمواله به. وكذلك تُعتبر الثقة هي الأساس في التعامل فلا بد من وجود ثقة بين الطرفين؛ للوصول إلى أفضل مراحل راحة وطمأنينة لدى العميل.

ويحتاج العميل إلى الخصوصية والسرية في جميع المعلومات المتعلقة به، خاصة المتعلقة بحساباته البنكية، كذلك المعلومات المتعلقة بمقدار الأموال التي يقوم بإيداعها في البنوك، ففي حال كانت هذه المعلومات غير سرية قد يلجأ العميل إلى بنك آخر ليضع أمواله به وليتعامل معه؛ لأن غالبية العملاء لا يفضلون الإفصاح عن مقدار الأموال التي يملكونها. ولا يجوز منح أية معلومات متعلقة بحساب العملاء إلا بإذن العميل، إلا في حالات رقابية من قِبل الدولة عندها تُستثنى السرية.

2- حُسن المُعاملة :

لكي تكون موظف بنك ناجح ومميز، يجب أن تتمتع بالعديد من الصفات الهامة ويجب أن تتميز بالمعاملة الحسنة للعملاء وأن تكون صاحب شخصية لبقة وصبورة؛ لكي تتمكن من التعامل مع العديد من الأفراد ومع العديد من الشخصيات؛ وذلك لغايات كسب العملاء وجذبهم وعدم إبعاد العملاء عنه، فكلما استطاع الموظف البنكي جذب العملاء كان هذا أفضل للبنك وللموظف، كذلك عندما يخسر البنك أحد العملاء نتيجة سوء معاملة الموظف، قد يصل البنك إلى طريق مغلق، وغير ناجح.

3- الراحة والسرعة :

يُعتبر احساس العميل بالراحة من الأمور التي تبحث عنها البنوك، فتُعتبر الراحة من أحد المقومات الأساسية لتشجيع العملاء على التعامل مع هذا البنك، كذلك لوضع أموالهم به، فراحة العميل لا تؤخذ بالمعنى

العام، لكن الراحة في معرفة العميل لجميع التفاصيل التي تدور في حسابه، كذلك لمعرفته لجميع الإجراءات التي سوف يقوم بها موظف البنك، في حال احتاج العميل إلى سحب أمواله أو حتى أخذ ائتمان أو قرض.

وكذلك السرعة تُعتبر من أهم ما يُميز البنوك الناجحة، ومن أهم القواعد والأُسس والمبادئ التي ترتكز عليها البنوك، فالبنك السريع يوفر للعميل جميع التعاملات المالية التي يحتاج إلى بأقصى فترة ممكنة؛ وهذا بدوره قد يضع البنك في المرتبة الأُولى. وقد يمر العميل بظرف معين؛ يدفعه إلى طلب قرض من البنك وقد يكون هذا الظرف مستعجل، فالبنك الذي يُلبي احتياجات عملائه بسرعة قد يكون من البنوك الناجحة والمميزة، بينما في حال تأخر البنك؛ فقد يلجأ العميل إلى بنك آخرسريع ليتعامل معه.

4- كثرة الفروع:

تسعى البنوك التجارية بشكل عام إلى زيادة الأفرع وتسعى للانتشار بجميع حدود الدولة؛ وذلك لغايات توسيع نشاطها وزيادة مقدار الأرباح التي يحصلون عليها نتيجة توسيع أعمالهم. ومن أهم الأسباب التي تسعى البنوك إلى تحقيقها من خلال زيادة عدد الأفرع، هي تقديم وتسهيل الخدمات للعملاءفي مختلف المناطق. وكذلك توزيع المخاطر التي قد تواجهها البنوك، فقد يتعرض بنك معين إلى سرقة أو أحد المخاطر الأُخرى، وقد ينجو البنك الآخر من هذه المخاطر، كذلك السهولة والسرعة وقلة التكاليف في نقل الأموال بين العملاء وعند تحويل الأموال.

5- السيولة.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية ومعايير تصنيفها.

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول : من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية.

1 – البنوك التجارية المحلية :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة محددة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس كذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه[1]

[1] محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، عمان، ط1، 2007، ص32.

2- البنوك التجارية العامة : ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنع الانتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك تباشر كلفة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

الفرع الثاني : من حيث حجم النشاط

1- **بنوك الجملة:**

- ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشئات الكبرى.

2- **بنوك التجزئة:**

- ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشئات الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد ممكن، فهي نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومتفقة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فان التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

الفرع الثالث : من حيث عدد الفروع:

1- البنوك التجارية ذات فروع :

وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في ما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي[1].

2- **بنوك السلاسل:**

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير لحجم البنوك التجارية و نمو حجم الأعمال التي تقدمها من اجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع

[1] هلال كهيئة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، فرع : نقود مالية وبنوك، جامعة بسكرة 2008-2009 ص 12

وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

3- بنوك المجموعات:

وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية، فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذه البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

4- البنوك الفردية :

وهي منشات صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون، وترجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو خسائر، طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

5- البنوك المحلية :

نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة، وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها[2].

[1] محمد السعيد وأنور، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية 2005 ص 17

[2] يعدلفريدة، تقنياتوسياساتالتسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ط3 ،2007

المبحث الثالث: وظائف البنوك التجارية

المطلب الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية وغير نقدية متعددة ومن أهم الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ما يلي[1]

قبول الودائع على اختلاف أنواعها: تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية .

وتنبني سياسة الودائع للبنك التجاري على جذب المزيد من الودائع، وتتفاوت الودائع من حيث آجالها، والنشاط الاقتصادي للمودعين، والقطاعات التي ينتمون إليها

.ويمكن تصنيف هذه الودائع من حيث الاستحقاق إلى الآتي :

أ. **الودائع الجارية وتحت الطلب**: وهي الودائع التي تودع لدى البنك دون قيد أو شروط، ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء، ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع، ويمكن السحب منها بواسطة الشيكات أو إيصالات الصرف أو أوامر دفع يحررها العميل .

ب. **الودائع الأجل**: وهي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع[2].

ج. **الودائع بأخطار**: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة زمنية متفق عليها

د. **ودائع التوفير**: تدون هذه الودائع بدفتر التوفير الذي يحتفظ به العميل، ويقدمه عند كل عملية سحب أو إيداع، ويناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبيا دون التضحية بالسيولة، حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت

[1] عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص70.

هـ. **الوديعة المجمدة:** ومن أمثلة هذا النوع التأمينات النقدية التي تتقاضها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من إصداره، وتتقاضى البنوك أيضا تأمينات نقدية مقابل تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج .

كما يلاحظ أن للنشاط الاقتصادي للمودعين أثره على تطور هذه الودائع لدى البنوك، خاصة من حيث حجم هذه الودائع، وحركة الإيداع والسحب. لذلك يمكن تصنيفها وفقا له كما يلي:[1]

أ. **ودائع البيوت التجارية:** تتماشى حركة الودائع بالنسبة لهذا البند، وفقا لطبيعة النشاط التجاري، وما يتصف به من استقرار وتقلب لذلك تنبغي دراسة ظروف وأوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير توقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها، وبالتالي وضع السياسات التي تتلاءم مع ظروف هذه الفئة، سواء من حيث السيولة المطلوبة أو استثمار هذه الودائع .

ب. **ودائع المنشآت الصناعية:** يرتبط السحب والإيداع بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الإنتاجية، فمع بداية الدورة الإنتاجية، تتزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج ومع تمام الدورة الإنتاجية تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية، وقد تحدث زيادة في المسحوبات عن المعدل العادي، بسبب عمليات التجديد والتوسع، و يتطلب ذلك وجود سياسة قائمة على أساس دراسة سلوك هذا النوع من الودائع بحيث تمكن المواءمة بين متطلبات السيولة و الربحية .

ج. **ودائع المنشآت الزراعية** : تتأثر هذه الودائع بالمواسم الزراعة، حيث تتزايد المسحوبات مع بداية الموسم الزراعي، ثم تتزايد الودائع مع بيع المحاصيل، و قد يحدث سحب منتظم وموسمي للأفراد لمواجهة النفقات الشخصية، التي ترتبط ببداية الموسم، و عموما لا تشكل هذه الودائع حاليا الأهمية التي كانت عليها في الماضي بسبب وجود بنوك التنمية و الائتمان الزراعي .

د. **ودائع المنشآت الخدمية** : وهي الخاصة بودائع الفنادق و مؤسسات النقل و السياحة فبخلاف المسحوبات العادية لأداء الأنشطة فقد تحتاج إلى مبالغ كبيرة لعمليات التجديد و التوسع، لذلك يجب أخذ هذه العناصر في الاعتبار لدعم سياسة السيولة و استثمار هذه الودائع .

هـ. **ودائع أصحاب المهن الحرة و العاملين:** و تتمثل هذه الودائع في ودائع الأطباء الصيادلة و المحامين و المحاسبين، وهذه الودائع متزايدة باستمرار .كما تصنف الودائع حسب قطاعات المودعين إلى:

[1] عبد الغفار حنفي، مر جع سابق، ص127

1. **قطاع الأعمال العام**: ويشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات، ويستثنى من ذلك تلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين.

أ. **قطاع الأعمال المنظم**: ويتضمن شركات المساهمة، والتوصية بالأسهم ذات السيولة المحدودة التابعة للدولة، والغير تابعة لها؛

2. **قطاع الأعمال غير المنظم**: ويتضمن شركات الأشخاص من تضامن وتوصية بسيطة؛
3. **الجمعيات التعاونية**
4. **قطاع الخدمات العامة**
5. **قطاع الأفراد**: ويشمل هذا القطاع ما يلي :

أ. أفراد ومنشآت فردية.

ب. هيئات محلية لا تهدف للربح مثل التعاونيات والجمعيات الخيرية .

ج. قطاع العالم الخارجي: ويشمل المنشآت والأفراد الذين يتعاملون مع مختلف القطاعات المحلية عن طريق التبادل.

د. قطاع الوسطاء الماليين: ويشمل المؤسسات العامة للتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية؛

هـ. المستحق للبنوك: وهو أحد مصادر التمويل التي تعتمد عليها البنوك التجارية، في تسيير العمليات خاصة فيالفترات الموسمية حيث يشتد الطلب على القروض والسلف والتي تتجاوز الموارد المتاحة للبنك الفردي[1]

2. .**توظيف موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة:**

عند قيام البنوك التجارية بأداء هذه الوظيفة فإنها تراعي قدرة العميل على التسديد في وقت لاحق، فتعطيه رؤوس أموال أو ضمانة قبل الغير، ويمكن أن يكون هذا التوظيف على شكل :

وتحقق البنوك التجارية أرباحها من خلال هذه التوظيفات معتمدة في ذلك على أموال المودعين، وقد يدفعها ذلك إلى التوسع في حجم التوظيف أو الائتمان، دون مراعاة مصالح المودعين، وتوفير ضمان ضد نقص السيولة أو العجز عن دفع واسترداد الودائع .

لذا فعلى البنك التجاري أن يوافق بين هذه الأهداف (الأمان، السيولة، الربحية)، وهذه الأهداف الثلاثة متناقضة، فالأول يمس أصحاب الودائع الجارية، والثاني يتعلق بمصالح كل من المقرضين والمقترضين، والثالث يتعلق بحقوق ومصالح المساهمين.

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص.130

فالهدف الأول يستلزم تجنب التوظيف غير الرشيد، وتقييد حجم الائتمان وتفضيل الائتمان القصير الأجل، أما الهدف الثاني فإنه يستلزم الموازنة في تشجيع الودائع والقيام بالتوظيف ومنح الائتمان أما الهدف الثالث فيعني ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي.

ومن الواضح أن هذه الأهداف تتعارض فيما بينها، ويتوقف التوفيق بين هذه الاعتبارات (الأمان، السيولة، الربحية) على نظم مراقبة البنوك التجارية، بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي من جهة وعلى السياسات التي تتبعها البنوك التجارية من جهة أخرى

1. **الأمان:** يتأتى عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنحها لعملائها سيتم تسديدها في الوقت المحدد

ويستدعي التوصل إلى قرار بشأن مدى توفر الأمان للقرض ما يلي:

2. .**السيولة:** سيولة أي أصل من الأصول، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل خسارة، وتعني السيولة بالنسبة للبنك القدرة على الوفاء بالالتزامات المتمثلة في مجاWة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان

.وتعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها :

مدى ثبات الودائع فكلما كانت نسبة الودائع للأجل إلى إجمالي الودائع أكبر، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان.

قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة فكلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان أكثر. ويمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى ما يلي:

أما عن نسب السيولة فهي كالآتي[1]:

[1]حمد سليمان اللوزي، مهدي حسن زويلق، مدحت إبراهيم الطراونة، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1 , عمان، 1997 ، ص104.

1. **نسبه الرصيد النقدي**: وتحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقديالرصيد} = \frac{\text{المركزي البنك لدى البنك رصيد} + \text{البنك لدى النقدية}}{\text{الودائع بالعملة المحلية} + \text{الالتزامات الاخرى}}$$

2. **نسبة السيولة العامة**: وتعني هذه النسبة قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات وفقا لتواريخ استحقاقها دون خسارة؛

نسبة السيولة القانونية: وتحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية :

3. **الربحية**: تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، وإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكثر كفاءة من غيرها.

ونظرا لاتساع أعمال البنوك التجارية وزيادة نشاطها، فقد تغيرت النظرة إلى البنك التجاري من مجرد (دكان)لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسساتتهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة، فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد، مما أدى إلى ظهور وظائف حديثة للبنك التجاري سنجملها في النقاط التالية[1]:

1. **مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديد لأسهمها**: تقوم البنوك التجارية بمساعدة شركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتتبين لأسهمها الجديدة، وذلك مقابل عمولة محـددة تأخذها البنوك م ن ـ الشركة، وهي بذلك تقدم خدمة جليلة لكل من المستثمر والشركة، حيث تسهل عملية الاكتتاب دون أن يتكلف المستثمر لقاء هذه الخدمة أية مبالغ.
2. **خلق بعض أدوات الاستثمار المالي**: تقوم البنوك التجارية بدور مهم في الأسواق المالية بصفتها من مؤسسات الوساطة المالية، التي تسهل تدفق الأموال من وحدات الفائض (المدخرين) إلى

[1] عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص71.

وحدات العجز (المقترضين) في المجتمع، وتتعدد الوسائل والأساليب التي تتبعها هذه البنوك وتؤدي بعض هذه الوسائل إلى خلق أدوات استثمارية جديدة ومن أمثلة ذلك أدوات الإيداع .

المناسبات: تشجع البنوك التجارية المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواسم الاصطياف أو الزواج أو تدريس الأبناء في الجامعات، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة، وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد البنك نتيجة تراكم المدخرات على فترات دورية وغالبا لا تؤثر هذه السحوبات على موارد البنك.

المطلب الثاني :الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

أما بالنسبة للوظائف الحديثة فهي تشمل مايلي:

1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين ومنه تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل[1]

2- وظيفة خدمات أمناء الاستثمار: وتشملتوليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:

- سدادالإلتزاماتالدورية
- إقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا
- إقامة المزادات لبيع وشراء السلع
- ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات
- أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة

3-خدمات البطاقات الإئتمانية

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية،دار وائل للنشر، الإسكندرية، ط2، 2000، ص36 -

4- تحصيل فواتير الكهرباء والماء والهاتف من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع فواتيرهم فيها

5-سداد الفواتير نيابة عن الغير

6-تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق هامة ونقود

خلاصة الفصل.

مما لاشك فيه أن المستقبل الاقتصادي لأي دولة مرهون بعمل البنوك التجارية ،فبعد التغيرات التي شهدتها الساحة العالمية كان لابد علا البنوك التجارية مواكبة هذه التغيرات من خلال القيام بالأنشطة المصرفية الحديثة التي تضمن لها النمو والاستمرار وكذلك تبني بعض الاستراتيجيات الحديثة في مواجهة هذه المتغيرات ومما يمكن استنتاجه من خلال هذا البحث أن البنوك التجارية تعتبر عصب النشاط الاقتصادي لأي دولة مع هذه المتغيرات المتسارعة علا الساحة الاقتصادية الدولية بدأت تظهر مستحدثات جديدة في العمل المصرفي في تواكب التطورات

الفصل الثاني:

ربحيةالمصاريفالتجاريةومحدداتها

تمهيد:

نظراً لأهمية الجهاز البنكي فقد تم تخصيص المبحث الأول للحديث عن ربحيةالبنوك التجارية وتوضيح الفرق بين مفهومي الربح والربحيةلأن اهم المعايير الأساسية التي يهتمبها المحللون الماليون وكذلك مستخدموا القوائم المالية للحكم على مدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فهي تمكنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط ، بل تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والتي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لمحددات ربحية البنوك التجارية لتفاديها ووضع الحلول الملائمة لها من خلال تقييم هذه الاخيرة.

وبذلك ينقسم الفصل الثاني الي المباحث الآتية:

- **المبحث الأول : مفهوم واهمية ربحية البنوك التجارية.**
- **المبحث الثاني: تقييم محددات ربحية أداء البنوك التجارية**
- **المبحث الثالث: محددات الربحية في البنوك التجارية**

المبحث الأول:مفهوم واهمية ربحية البنوك التجارية

تسعى منشآت الأعمال والتي من بينها البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن للملاك .ويشير وبتشك وآخرون[1] إلى أن المتغير الأساسي لتحقيق الاستقرار في النظام البنكي هو ضرورة تحقيق ملاك البنك لإرباح مجزية.

المطلب الاول:مفهوم الربحية وتعظيمها في البنوك التجارية

اولا–مفهوم الربحية

يمكن تعريف الربحية" بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح"[2] ، وتعد الربحية هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدة الجزئية وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، علما بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الأصول أو حقوق الملكية ، كما تعد الربحية مقياسا أفضل من الربح للحكم علي كفاءة المنشأة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات التي اسهمت في تحقيقه ، بينما الربحية توجد مثل هذه العلاقة ، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى ، وكذلك المنشآت الأخرى ، كما تساعد في التعرف علي الاتجاه الذي تتخذه أداء المنشأة.[3] إن العلاقة التي تربط بين الأرباح من جهة ، والأصول أو حقوق الملكية من جهة أخرى ، هي علاقة مباشرة ، إذ إن الهدف الأساسي من الرسملة ، وامتلاك الأصول ، هو تحقيق حجم مناسب من الأعمال ، يعود في النهاية بأرباح مرضية ، إذا ما تم مقارنتها مع المؤسسات المماثلة ، أو مع المعدلات الرائجة في الأسواق المالية.[4] ومن جانب آخر فإن الربحية المحققة لا تسهم في إرضاء حملة الأسهم فحسب بل تعد مؤشرا مهما لكل من المودعين ، والدائنين ، والمساهمين الحاليين والمرتقبين في البنك ، فهي محفز لرجال الأعمال ، والملاك علي تأسيس المنظمة البنكية وتحمل المخاطرووضع رؤوس الأموال فيها[5].

---

[1]– منير إبراهيم هندي ، "مؤشرات استقرار النظام المصرفي – دراسة تطبيقية على دولة قطر" ، قطر : دار الشرق للطباعة ، العدد الرابع ، 1993، ص 103.

[2]– مفلح عقل ، "مقدمة في الادارة المالية " .عمان , معهد الدراسات المصرفية ، سنة ، 1989 ص42.

[3]– نفس المرجع السابق ، ص 43

[4]– سليم حمودة ،" التحليل المالي "، بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ، 1993ص 157.

[5]–محمد سويلم ،" ادار البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية "، القاهرة : دار الجبل للنشر ، ،1998ص ص 91–90.

ثانيا– مفهوم تعظيم الربحية في البنك التجارية

لاشك أن البنوك التجاريةتهدف من ناحية إلى خدمة عملائها بأقل تكلفة ممكنة، ومن ناحية ثانيةتهدف إلى تعظيم الأرباح . وهذا هو مغزى الإدارة الحكيمة لأصولها وخصومها ،(قيمة وتركيباً[1]) حيث يقوم الفكر الكلاسيكي على افتراض أن الإدارة وكيلة عن الملاك، ومن ثم يصبح لزاما عليها أن تسعى إلى تحقيق الأهداف التي دفعت هؤلاء الموكلين إلى توجيه جزء من ثرواتهم للاستثمار في المنشأة المعنية .[2] وفي هذه الدراسة ، يفترض الباحث أن الهدف الأساسي من الإدارة المالية في البنوك هو تنمية وتخصيص الموارد المتاحة بكفاءة في الأجل الطويل بما يؤدي إلى تعظيم قيمة البنك ومن ثم ثروة المساهمين، ومن جانب ثان ، فإن هدفا آخر مثل تعظيم ربحية البنك ليس من الضروري أن يتحقق كنتيجة لنفس القرارات التي تتخذ لتعظيم ثروة المساهمين، ومن جانب ثان ، فإن هدفا أخر مثل تعظيم ربحية البنك ليس من الضروري أن يتحقق كنتيجة لنفس القرارات التي تتخذ لتعظيم ثروة المساهمين.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن هدف تعظيم الأرباح لا يعد هدفاً دقيقاً ومناسباً وشاملاً لإدارة البنك تستند عليه في جميع قراراتها وتصرفاتها ،وذلك بسبب تجاهلها للتباين في نمط التدفقات النقدية للاستثمارات البديلة ،وأيضا تجاهلها للتباين في المخاطر المصاحبة لتلك الاستثمارات. ونظراً لأن إدارة البنك كوظيفة لابد وأن تسعى إلى هدف محدد وواضح لذلك فقد أصبح هدف تعظيم ثروة حملة الأسهم هو الهدف الأساسي ويفسر هذا الهدف على انه تعظيم القيمة السوقية للأسهم.[3]

المطلب الثاني:أهمية الربحية في البنوك التجارية:

يمكن إبراز أهمية الربح بصفة عامة من خلال الاستخدام الواسع لمفهوم الربح في العديد من المواقف في الحياة العملية ، حيث يستخدم الربح في التقارير العامة كمقياس لنجاح عمليات المنشآت ، كذلك يستخدم كمعيار أساسي عند تقدير توزيعات الإرباح ، كما يعد الربح هو الأساس في تحديد ضريبة الدخل ، بالإضافة إلى ذلك

[1]– عبد المنعم السيد على " النقود والبنوك والأسواق المالية " ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،سنة 2004ف ،ص)170 .

[2]–منير إبراهيم هندي،" السلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية " ، الإسكندرية :دار المعارف للتوزيع ، سنة ، 1993ص

[3]– حمزة محمود الزبيدي ، "الادارة المالية المتقدمة" ، مرجع سابق ، ص 55.

تعتمد هيأت الرقابة في الدولة على الربح كمعيار أساسي لتقدير مدى عدالة ومعقولية الأسعار التي تحددها منشآت الأعمال لمنتجاتها أو خدماتها.[1]

كما يمكن إبراز أهمية الربحية في البنوك التجارية من خلال الهدف الرئيسي للمصارف التجارية المتعارف عليها دولياً، وهو تعظيم الربحية في الأجل الطويل في إطار القيود التي تواجهها البنوك،كما نجد أن لربحية البنوك التجارية أهمية لمختلف الفئات الاقتصادية في المجتمع،فمساهمو البنك يهتمون بالربحية لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر ويستفيد مودعو البنوك من الربحية لأنها تؤدي إلى نظامبنكي قوي وسليم عن طريق الأرباح المحتجزة المقيدة وغير المقيدة التي تزيد من ضمان ودائعهم. وكذلك المقترضون من البنوك يستفيدونمن أرباح البنوك لأنها توسع إمكانيات البنوك الإقراضية لتوسيع قاعدة رأسمالها التي تتغذى بشكل رئيسي من الأرباح المحققة وحتىفئات المجتمع التي لاتتعامل مباشرة مع البنوك قد تجني فائدة غير مباشرة من الأرباح في القطاع البنكي للمدى الذي تؤدي هذه الأرباحإلى تثبيت سلامة القطاع البنكي وضمان الودائع وتوفير التسليف والائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي ؛بمعنى أن للربحية أهمية كبرى بالنسبة للمصارف حيث تمكنها من تأدية خدماتها بشكل أفضل[2]فالربحية لها وظائف اقتصادية لايمكن إغفالها للأسباب الآتية[3]:

– أن الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها البنك حتى يستمر في نشاطه التشغيلي ، وعادة ماتتعرض البنوك إلى مخاطر متعددة كمخاطر الائتمان والاستثمارات ، ومخاطر التصفية الإجبارية ،ومخاطر السرقة والاختلاس.

– أن الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تسهم في تكوين الاحتياطيات وتفيد الأرباح بالآتي:

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة ،وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم البنك عند زيادة رأسمالها إذا كان مسموحاً به قانوناً
- إعطاء المساهم عائداً مقبولاً على رأس المال يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه.

[1]– محمد عباس حجازي ،"نظرية المحاسبة"،القاهرة:الدار الهندسية للطباعة والنشر سنة ، 2000، ص92.

[2]– اد إبراهيم باشا ،" ربحية البنوك التجارية" ، مجلة البنوك العربية ،بيروت(العدد ،80أغسطس ،،1987ص31) .

[3]– حسين جميل البديري، " البنوك – مدخل محاسبي وإداري " ، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتويع ،سنة ،2000ص ص 53-54.

المبحث الثاني: محددات الربحية في البنوك التجارية

إن تطوير وتحديث البنوك التجارية وتحسين مستوى خدماتها لايتحقق إلا من خلال تنمية وتحسين ربحيتها ،والتي هي من دون شك تمثلها حجر الأساس لتنمية حقوق الملاك ، وهي في الوقت نفسه الوقود الضروري واللازم لمواصلة مسيرتها ،وإثبات وجود في بيئة مملوءة بالعواملالمتشابكة والمتضاربة أحياناً ، ولا يكون البقاء فيها إلا للأقوى ، وهذه القوة تنبع من إثبات الوجود الذي يتحقق من خلال استخدام الأساليب العلمية المدروسة ومواكبة المستجدات كافة [1]. لذلك فإن الأمر يتطلب إعادة الهيكلة لهذه البنوك وتحديد المحددات التي أدت إلى تدني ربحيتها لتفاديها ووضع الحلول الملائمة لها.

ويمكن تعريف محددات الربحية- بأنها عبارة عن:-"القيود المؤثرة بشكل رئيسي بقرارات وأهداف إدارة البنك التيتهتم بصياغة وتعديلوتنفيذ بعض القرارات والتصرفات اللازمة لتحقيق النتائج المرغوب في تحقيقها على مستوى المؤسسة ككل " ومثل هذه النتائج يمكن بلورتهافي ثلاثة اتجاهات رئيسية هي تحسين الربحية وتحقيق معدلات نمو متزايدة وكذلك زيادة القدرة على البقاء من خلال تعزيز المركز التنافسي".[2]

المطلب الاول: درجة التركز البنكي (حجم البنك)

يعد زيادة حجم المشروعات وتركز الإنتاج من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث ، ولم يخرج النشاط البنكي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي فقد تميز النشاط البنكي منذ منتصف القرن التاسع عشر بتركز العمليات البنكية بما أسفر عنه العمل من تمتع البنوك الكبرى بمميزات مهمة في مزاولة أعمالها لايتسنى تحقيقها للمصارف ذات الحجم الصغير . [3]

ومن بين هذه المميزات سهولةتجميع الأموال نظراً لما يترتب على ضخامة حجم المؤسسة من بعث الثقة في نفوس العملاء وزيادة مقدرتها على توفير التسهيلات الملائمةللعملاء والأفراد والمشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة ، التي لايمكن أن تجد حاجتها من الائتمان إلا عند البنوك الكبيرة وبخاصة إذا تدخل المشرع ووضع قيوداً كمية على

[1]- مصطفى عبد السلام مسعود ،" البنوك التجارية الليبية العامة الواقع والمتوقع " ، مرجع سابق ،ص35.

[2]- فلاح حسن الحسيني،مرجع سابق ، ص47.

[3]- خالد على الدليمي ، مرجع سابق ، ص76.

الائتمان الذي تقدمه البنوك كأن يكون حجم الائتمانالذي يستطيع أن يحصل عليه العميل الواحديمثل نسبة معينة من رأسمال البنك مقدم الائتمان.[1]يضاف إلى ذلك بأن حجم البنك يستخدم في الأدب بشكل عام كمتغير يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية وتوزيع المخاطر.

اولا– تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية

إن الحجم الكبير للبنك واتساع دائرة نشاطه يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية ، والتي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة وذلك على أساس أن البنك الكبير ذات الفروع لايحتاج لنفس الخليط من المهارات المتخصصة لوضع سياسات الاستثمار أو سياسات الإقراض ، إذ يمكن الاستفادة بخدمات المركز الرئيسي في هذا الصدد ، يضاف إلى ذلك قدرة البنك الكبير إلى جذب وتنمية القيادات الإدارية والمهارات المتخصصة التي عادة ما تسهم في تخفيض التكاليف عندما يكون حجم العمليات كبير.[2]إلا أن اللجنةالأوربية(The European Commission 1997) أكدت في تقريرها الخاص عن خصائص تكلفة الخدمات البنكية الأوربيةالمختلفة، أنّ الفرص في تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية قد تكون محدودة تماماً ، ذلك عندما تقترب الأنظمة البنكية من مستوى مرتفع من التطور فيما يتعلق بالتقنية والإنتاجية .[3]

كما أكد كل من(Miller and Noulas , 1997, Atanasoglouetal , 2005)أنّ الوفورات الاقتصادية في تكلفة الخدماتالبنكية يمكن أن تتحقق عن طريق زيادة حجم البنك خصوصاً عند تطور الأسواق المالية مما يؤدي ذلك إلى معدلات ربحية عالية وبالتالي إلى بحية وجود علاقة ايجابية بين حجم البنك والربحية.[4]

ثانيا– تنويع المخاطر التي يتعرض لها البنوك

يقصد بتنويع المخاطر : توزيعها بما يترتب على هذا من تقليل احتمال العسر المالي .ذلك أنه كلما كبر حجم البنك ازداد تنوعالعمليات التي يقومبها وبالتالي تنوع المخاطر التي يتعرض لها،[5]واستناداً على الدليل التي قدمته دراسة (نادية أبو فخره1998) , التيتناولت عينة تشمل (9) مصارف مصرية بأن هناك اختلاف في أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك يرجع إلى اختلاف أحجامها، حيث تم تقسيم البنوك إلى مصارف كبيرة ومتوسطة

[1]– عادل احمد حشيش ، "اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي – دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان" ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للتوزيع ، سنة 2004م ، ص 184.

[2] –نفس المرجع ، ص185.

[3] –Panayiotis p . it al , op cit , p 9

[4] –Panayiotis p . it al , op cit , p20

[5]–عادل احمد حشيش ،مرجع سابق ، ص185.

وصغيرة الحجم ، وتبين اختلاف أنواع المخاطر التي تتعرض لها كل فئة عن الأخرىويستهدف التنويع تجنب البنك التعرض للمخاطر التي من شأنها أن تؤثر سلباً على استمراريته[1]. ومن البديهي أن يترتب على تنوعالأصول والتنويع الجغرافي زيادة متانة المركز المالي للبنك ، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف التقليدية للبنك التجاري والتي تشمل بحية تعظيم الربحية.

ومع الإقراربهذه المزايا للمصارف كبيرة الحجم ، إلا أنها إذا كانت ملكية خاصة فإنها تشكل مراكز سيطرة في المجتمع . وهذا النفوذللمصارف التجارية حقيقة قائمة أدت في كثير من الحالات إلى لجوء الدولة إلى تأميمها حتى في الدول الرأسمالية التي تقوم اقتصادياتها علىأساس نشاط المشروعات الخاصة.

المطلب الثاني : تركيبة الأصول في البنوك:

تمثل تركيبة الأصول خلاصة الطريقة التي تمتبها عملية توظيف الأموال ، فالبنوك التجارية تعمل كغيرها من المشروعات الاقتصاديةعلى تحقيق أقصى عائد ممكن في إطار القيود المفروضة عليها وهما السيولة والأمان البنكي . حيث تقوم السياسة الاستثمارية لأي بنك على عملية اختيار أفضل تركيبة للأصول التي تعطي أكبر عائد ممكن عند نفس الدرجة من المخاطر ، [2]فالأموال المتاحة للمصارفالتجارية هي أموال الغير ، لذا تقوم إدارة البنوك بمراعاة عدم تعرضها لأي مخاطر وذلك بتنويع الموارد المتاحة لديها بين المجموعاتالمختلفة من الأصول كما يأتي:

اولا– الأصول السائلة:

يختلف تعريف الأصول السائلة من نظام بنكي إلى أخر ومن وقت لأخر لنفس النظام البنكي وذلك من حيث الشمول وعدد البنود التي يمكن أن تدخل تحت تصنيف "الأصول السائلة[3]"وبصفة عامة يمكن تصنيف الأصول السائلة إلى ما يلي:

1–1– الاحتياطيات الأولية:

ويتكون هذا البند من ثلاثة عناصر تدمج مع بعضها لأنها ذات طبيعة واحدة:[4]

---

[1]– نادية ابو فخرة مكاوي ، "تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية (نموذج تجريبي) " ، بحث منشور ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل 1998.

[2]– عبدالحليم محيسن ، "مفهوم وقياس مؤشر الكفأة المالية للبنوك التجارية – البنوك التجارية السعودية كحالة تطبيقية" ، مجلة التعاون ، الامانة العامةلس التعاون لدول الخليج العربي للنشر ، العدد 35 يونيو 2001م ، ص، 243.

[3]– ميلود جمعة حاسية ، ""النقود والبنوك والنشاط الاقتصادي" ، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية للنشر ، الطبعة الثانية ، سنة 1995م ، ص31.

[4]– زياد سليم رمضان ، "الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك" ، عمان : دار وائل للنشر ، سنة 2006م ، ص44.

- النقدية في الخزينة : وهي النقدية الجاهزة في خزينة البنك لمواجهة السحب اليومي من الودائع الجارية وجزء من ودائع التوفير عند مطالبةالمودعينبها بدون سابق إنذار.
- رصيد حساب البنك لدى بنك المركزي:من اجل مجابهة متطلبات الاحتياطي النقدي الإجباري حيث يكون على شكل حسابجاري لدى البنك المركزي.
- ودائع تحت الطلب لدى البنوك الأخرى يملكها البنك التجاري: من أجل مجابهة طلبات السحب اليومية من قبل الأفراد والمؤسساتالتي تحتفظ بحساباتها لدى هذا البنك.

وتشكل هذه البنود الثلاثة خط الدفاع الأول للبنك تجاه مسحوبات الودائع من قبل المودعين.كما أن هذه البنود تمثل رصيد البنكالتجاري من النقود السائلة ، وعلى هذا الأساس فإنها أصولا لاتدر أي عائد للبنك التجاري وتجدر الإشارة : بأنه لاتظهر أرصدة الاحتياطيات الأوليةبهذا الاسم بالميزانية العمومية وإنما تظهر تحت عنوان النقدية بالبنك والنقدية المستحقة لدى البنوك الأخرى.

1-2- الاحتياطيات الثانوية:

وهي تتكون من أصول سريعة التحول إلى نقدية تحقق منها البنوك عائداً متواضعاً ،وغرضها الرئيسي تدعيم الاحتياطيات الأولية عند الحاجة، حيث تمثل خط الدفاع الثاني في مجال الوفاء بمتطلبات السيولة اللازمة واستيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية .ويتكون هذا البند عادة من ودائع لأجل لدى البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى وأذونات الخزانة العامة ، وسندات الخزانة العامة التي يتبقى على موعد استحقاقها فترة سنة أو أقل والأوراق التجارية والأوراق المالية.

ولكي تصنف أصول البنوك كجزء من الاحتياطيات الثانوية فلابد من توافر شروط رئيسية وهي:

- ارتفاع درجة الجودة التي تتمتعبها تلك الأصول.
- قصر آجال تلك الأصول وانخفاض (أو الخلو من) مخاطرة تقلبات سعر الفائدة.
- سهولة بيع تلك الأصول مما يعني ذلك ضرورة توافر أسوق مالية حاضرة مع عرض وطلب مستثمرين.

ولاستكمال شروط السيولة بأن يكون البيع دون خسارة تذكر قياساً بتكلفة الشراء الأصلية وهنا يجب أن نشير إلى أن ارتفاع جودة الأصل الذي يتم استخدامه كأحد مكونات الاحتياطيات الثانوية يقصد به خلو ذلك الأصل من المخاطر الائتمانية (احتمال إفلاس الجهة المصدرة للورقة المالية أو المانحة للقروض)،و مخاطر أسعار الفائدة (احتمال تغيير سعر الورقة بالأسواق المالية نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة بتلك الأسواق) .

كما أن هذه الاحتياطيات ليست سائلة تماماً كالاحتياطيات الأولية بحية والغرض منها كما تقدم هو تحقيق كل من هدفي السيولة والربحية.

وتزيد قدرة البنوك التجارية على تحقيق ذلك كلما تميزت الأسواق المالية بالاتساع والانتظام الذي يصاحب التقدم الاقتصادي العام ، ويتضمن اتساع وانتظام الأسواق المالية وجود مؤسسات متخصصة في قبول الأوراق التجارية وخصمها تمارس الاقتراض من البنوك التجارية لأجال قصيرة ، ووجود سوق متسعة ومنتظمة للأوراق المالية سواء في ذلك سندات الدولة وأذوناتها أو أسهم الشركات الخاصة وسنداتها ، دون أن يتعرض سوق هذه الأوراق للانخفاض الكبير ، إلا انه في حالة عدم وجود مثل هذا السوق المالي يصبح من الصعوبة بمكان بالنسبة للمصارف التجارية أن تجد من الأصول المتنوعة ذات الدرجات المتفاوتة من السيولة مايحقق لها ماتنشده من درجة معقولة من السيولة والربحية في نفس الوقت ، وبالتالي تفضل البنوك في مثل هذه الظروف الاحتفاظ بجانب كبير من مواردها النقدية في صورة سائلة على أن تلقهذه الموارد إلى مجالات استثمارية غير مأمونة العواقب[1].وهذا مايبرر اختلاف تعريف الأصول السائلة من نظام بنكي إلى آخر.

ثانيا– التسهيلات الائتمانية

تعد التسهيلات الائتمانية الجانب الأهم لعمل البنوك التجارية ، حيث تشكل عادة ما لايقل عن 30%من حجم أصول البنك التجاري عالميا ومن الخطأ مايعتقده البعض بأن التسهيلات الائتمانية هي نفسها القروض التي يقدمها البنك ، فواقع الأمر أن التسهيلات الائتمانية تشمل من ضمنها العديد من البنود أحدها القروض[2].

وتنقسم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها إلى قسمين هما:

2–1– تسهيلات مباشرة (أي في شكل نقدي) :

وهي تلك التسهيلات التي تتضمن تقديما مباشرا للأموال من البنك لعملائه مثل تسهيلات السحب على المكشوف (الحسابات الجارية المدينة) والقروض والأوراق المالية المخصومة.

[1]– نادية ابو فخرة "تقييم فاعلية مناهج ادارة الاصول والخصوم في البنوك المصرية" ،مرجع سابق ، ص59.

[2]– يمان العبد المالك ،" أثرالبنود خارج الميزانية علي ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن : جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 2006، ص18.

2-2- تسهيلات غير مباشرة (أي في شكل غير نقدي):

وهي تلك التسهيلات التي لاتتضمن تقديما مباشرا للأموال وإنما تتمثل في تعهد البنك بدفع الأموال بالنيابة عن العميل في وقت مستقبلي إن تحققت شروط معينة مثل الاعتمادات المستندية ، وخطابات الضمان (البنود خارج الميزانية)[1]

ثالثا- القروض البنكية

تعد محفظة القروض من أهم أنشطة البنوك ضمن أنشطة توظيف الأموال ، فهي التي تولد أكبر قدر من الدخل، وتتميز القروض أيضابأنها تنطوي على درجة عالية من مخاطر الائتمان والتي تتمثل في احتمال عدم قدرة المقترض على سداد الالتزامات التيتستحق عليه للمصارف في مواعيدها دون تأخير، ومن ناحية أخرى تتميز القروض بانخفاض درجة سيولتها بالمقارنة بمعظم أصول البنوك وبخاصة الأوراق المالية . وتبرز بين محفظة القروض البنكية تلك الممنوحة إلى المنشآت التجارية والصناعية تليها في ذلك القروض الاستهلاكية (أو المقسطة) للقطاع العائلي. وفي البنوك التي لاتعمل على أساس التخصص القطاعي تمثل القروض العقارية والاستهلاكية ثاني مرتبة مهمةبعد القروض التجارية والصناعية أما في الدول النامية فيبرز كذلك بند القروض للدولة والقطاع العام بشكل مباشر ضمن محفظة القروض .

رابعا- الاستثمارات في الأوراق المالية

بعد تلبية البنوك لكافة طلبات الإقراض التي تتلقاها من العملاء ، فان فائض الأموال يتم توجيهه بعد ذلك إلى الاستثمار في الأوراقالمالية طويلة الأجل ذات الجودة الائتمانية العالية وذلك بغرض الحصول على العائد بالإضافة إلى هذا العائد فان الاستثمار في تلك الأوراق تحقق للمصارف بعض المنافع الأخرى التي من أهمها تنويع أوجه التوظيف للمصارف والحصول على بعض المزايا الضريبية وذلك عند الاستثمار في الأوراق المالية التي لاتخضع الدخل الناتج عنها للضرائب مثل سندات الدولة.

خامسا- الأصول الثابتة

[1]- مكرم القطب ،" استخدام الحاسوب في مجال منح الائتمان " دورة في مصرف ليبيا المركزي ، معهد الدراسات المصرفية والمالية / بنغازي :بتاريخ ، 2007/11/11ص13.

فضلا عن الأصول السابقة هناك أصول أخرى لاتعد من استثمارات البنوك إلا انها تعد ضرورية لقيام البنوك بوظائفها ، فالمبنى أو المباني التي تمارس فيها البنوك نشاطها والأدوات والمعدات التي يستخدمها تعد من ضمن هذه الأصول الثابتة . ورغم إن المباني الفخمة تجذب العملاء للمصارف فإنها لاتمد المودعين إلا بالقليل من الضمان في البنك لأنها اقل الأصول سيولة وفي نفس الوقت لاتحقق ربحاً بذاتهالكنها تسهم في تدعيم الأنشطة الأخرى التي تمارسها البنوكهدف الحصول على الأرباح، فهذه الأصول تصنف ضمن بند الأصول غيرالمدرة للربح إلا أنها في واقع الحال توفر خدمات ضرورية للعملاء ، كما قد تزيد من إنتاجية الموظفين مما يجعلها مدرة للربح بشكل غير مباشر[1]، فمن حيث السيولة ، فان البنوك لاتملك تحويلها إلى نقود سائلة إلا عند تصفية البنك نهائياً وتوقفه عن ممارسة نشاطه ومن حيث التكاليف ، تعد الأصول الثابتة من التكاليف الثابتة التي على البنوك تحميلها كمصاريف استهلاك على الفترات المالية بغض النظر عن حجم نشاطه وعن الأرباح التي يحققها ، ولهذا السبب فان البنوك لاتمول مثل هذه الأصول إلا عن طريق موارده الذاتية التي تتمثل في رأس المال ومكونتها من احتياطيات .

مما تقدم يتضح أن الاستثمار في القروض عادة مايدر عائداً أكبر مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية وبالتالي يمكن للإدارة أن ترفع من دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الأصول وذلك بالتحول من الأوراق المالية إلى القروض وهكذا يتم عمل مراجعة مستمرة لأحجامالأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة ، وبهذا يمكن التعرف ما إذا كان البنك يحقق فوائدوأرباح على الأصول أكبر أم أقل من البنوك الأخرى المناظرة وكذلك التعرف على تأثير الحجم [2].

سادسا– مخاطر رأس المال

يعكس مخاطر رأس المال درجة الرفع المالي التي يستخدمها البنك، فرأس مال البنك (أو حقوق الملكية) يستعمل لحماية الدانيين (المودعين بالدرجة الأول) ضد الخسائر التي قد يتعرض لها ولذلك فمقدار رأس المال اللازم لحماية الدانيين يرتبط بنوعية ودرجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في أصول البنكي، وتجدر الإشارة أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر، مما يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك ، فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين ، مما يعني في النهاية إفلاس البنك، وهو ما يمتد أثره للنظام البنكي كله[3].

[1]– يمان العبد المالك، مرجع سابق، ص18.

[2]–طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص88

[3]– منير إبراهيم هندي،"مؤشرات استقرار النظام المصرفي ، مرجع سابق، ص 188

كما يتضح أن العلاقة بين رأس المال والمخاطر علاقة وثيقة ، حيث لا يمكن إدارة أي منها بمعزل عن الأخرى يمكن تعريف مخاطر رأس المال "بأنها تتمثل في مخاطر عدم القدرة على تغطية كافة المخاطر التي يواجهها البنك والتي تشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر السوقية بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية [1]طبقاً للقواعد البنكية المقررة والمألوفة في القطاع البنكي فإن نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول)) CAR – Capital Assets Rate)المرتفعة تكون مرتبطة بمعدل عائد على إجمالي الأصول منخفض (ROA)وقد استقرت المناقشات التي تمت بشأن تلك العلاقة العكسية بين الربحية ورأس المال وذلك في ظل توافر سوق رأس المال الكاملة ، وفي ظل الاقتراض الخاص بتناسق المعلومات بين البنك ومستثمريه.[2]

فمن المعروف أن نسبة رأس المال المرتفعة تؤدي إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالملكية مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد المطلوب بواسطة المستثمرين لأن(مخاطر منخفضة – أرباح منخفضة) . ومن ناحية أخرى فإن رأس المال المرتفع يؤدي إلى تخفيض الأرباح الصافية بعد الضرائب نتيجة حرمان البنك من الوفر الضريبي الممكن الحصول عليه نتيجة اقتطاع مصروفات الفوائد[3].

سابعا– تكلفة الودائع البنكية

تمثل الودائع بأنواعها الجزء الكبير من موارد البنوك التجارية، فهذه الودائع تشكل الموارد التي تمارس بها البنوك نشاطها وما رأى المال "حقوق الملكية" إلا سند هذه الموارد. وبالنظر إلى مكونات مجموع موارد البنوك يجد أن الودائع تحت الطلب تحتل المرتبة الأولى كمورد مالي للمصارف ، ومن الخصائص الرئيسية لهذا النوع أن إبداعاتها لا ترتبط بفترة زمنية معينة "يمكن سحبها في أي وقت بدون الحاجة إلى إخطار البنك بعملية السحب كما إنها لاندر أي عائد على مالكها[4]. وبما أن الودائع تحت الطلب قابلة للسحب في أي وقت دون إخطار مسبق من المودعين ، و لا يمكن تأجيل سدادها من قبل البنك ، وأن استخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار لها مخاطر كبيرة

[1]– وفاء يوسف احمد ، "اطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2005م ، ص 55.

[2]– عادل عباد الفلاح، مرجع سابق ، من 56.

[3]– نادية أبو فخرة ، "دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (القاهرة:العدد الثاني ، 1997م) ، ص 287.

[4]– خالد على الدليمي، مرجع سابق ص 84 .

بالنسبة للمصارف وحتى يمكن للمصارف تحديد النسبة التي يمكن استخدامها في التوظيف عليها دراسة طبيعة الودائع التي لديها وسلوك العملاء في السحب والإبداع[1].

أما بالنسبة للودائع الزمنية سواء كانت لأجل أو ادخار فهي تحتل المرتبة الثانية كمورد مالي للبنك ، وتختلف عن الودائع تحت الطلب في كل من إجراءات إيداعها وسحبها، ومن الخصائص الرئيسية لهذا النوع بالإضافة إلى أن إيداعها يرتبط بفترة زمنية وأنها تدر عائداً على مالكها[2]. كما نجد أن البنوك التجارية عادة تفضل في تركيبة الودائع (الودائع الزمنية) ، وبخاصة إذا كان حجمها كبيراً ومدة بقائها طويل نسبياً ، حتى يمكن استخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار . لذا فهي تمنح عليها فوائد عالية وفي حالة عدم تمكن البنك من استغلال ودائعها بشكل مربح فإنها تسعى للتخلص منها بتخفيض الفوائد الممنوحة أو بأخذ مبالغ معينة من الودائع لقاء قبولها[3].

أما بالنسبة لتكلفة الودائع نجد إن البنوك لا تتحصل على الودائع المرغوب فيها مجاناً فهي تتكبد تكاليف معينة للحصول على مثل هذه الودائع وتتلخص هذه التكاليف في المصاريف الإدارية والخدمية التي تعتمد على الكفاءة الإدارية للبنك وعلى التطور التكنولوجي الذييؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات البنكية، ومصاريف الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحصل بين فترة وأخرى في البنوك التجارية في المجالات الأخرى كمخصصات خسائر القروض وأقساط التأمين على الودائع إن وجدت والتي غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوديعة ، وبذلك فإن قبول أي وديعة من قبل البنك يجب أن يكون مرهوناً بقدرة البنك على توظيف هذه الوديعة ،واستعمالها استعمالا مربحاً وبخلاف ذلك سيتعرض البنك للخسائر.[4]

وقد درج العمل البنكي على التفرقة في جانب الودائع بين نوعين من الودائع.[5] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

ودائع مكلفة "تدفع عنها فوائد	ودائع غير مكلفة "لا تدفع عنها أية فوائد"
– حسابات التوفير. – الودائع لأجل أو الودائع الزمنية	– الحسابات الجارية والأرصدة التي نقل معين . – المبالغ المحتجزة كمودعي تأمينات.

[1]– خالد على الدليمي ، مرجع سابق ص49

[2]– عقيل حاسم عبدالله،" النقود والبنوك – منهج نقدي ومصرفي" ،عمان: دار الحامد للنشر، سنة 1998م ، ص 245-25.

[3]– زياد رمضان ،مرجع سابق، 68.

[4]– عبدالمنعم السيد على،"النقود والبنوك والأسواق المالية" ، عمان : دار الحامد للنشر ، سنة 2001، ص 177

[5]– محمد كمال الحمزاوي ، "اقتصاديات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني واهم محدداته " ، الاسكندرية : منشأة المعارف للنشر، الطبعة الثانية ، سنة 2000، ص239

– شهادات الادخار أو الإيداع. – الحسابات الجارية (الأرصدة التي تزيد عن حجم معين).	– حسابات الأمانات

جدول رقم(2–1): ودائع يدفع عنها فوائد وأخرى لا يدفع عنها فوائد

المصدر: محمد كمال الحمزاوي ، "اقتصاديات الائتمان البنكي – دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني واهم محدداته " ، الاسكندرية : منشأة المعارف للنشر، الطبعة الثانية ، سنة 2000، ص239

وتجدر الإشارة هنا أن الودائع التي لا تدفع عنها أية فوائد لا تؤثر على الرافعة المالية للمنشآت، حيث يحدث الرفع المالي كلما قامت منشأة ما بتمويل نشاطها بديون حاملة للفوائد.[1] وبما أن البنوك هي منشآت مالية تستهدف أقصى عائد ممكن للملاك، فعليها أن تختار المستوى الذي يحقق لها اقصى عائد ممكن لكل نشاط من انشطتها الرئيسية وعليها ان تحدد مستوى الودائع الذي يحقق للبنك أعظم مستوى للأرباح .

ثامنا– الرافعة المالية

من المعروف أن الرفع المالي (المديونية/ الأصول) في البنوك التجارية أكبر منه في المشروعات الأخرى ، ذلك لأنها تقوم بعملياتها بالاعتماد على أموال الغير، إذ لا تتجاوز حجم حقوق الملكية في البنوك عادة نسبة (7%) ، مما يعني ذلك إن نسبة (93%) من أصول البنك التجاري ممول عن طريق أموال الغير من المودعين والدائنين، حيث تمول الودائع ما يقارب من (85%) من أصول التجاري، لذا يقال إن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لأثار الرفع المالي [2] فالرفع المالي أو كما يطلق عليه أحيانا بمصطلح المتاجرة بالملكية يقصد بها استخدام (تشغيل واستثمار) أموال الغير ذات التكلفة الثابتة أو ذات الحد الأقصى الثابت المنخفض إلى جانب أموال الملكية العادية، لتحقيق ربح كلي أعلى من سعر الفائدة ومن معدل التوزيعات على الأسهم الممتازة مما يؤدي لرفع معدل عائد حملة الأسهم العادية الذين يحصلون على كل مايتبقى من الربح [3] . ويتأثر العائد الذي يحصل عليه الملاك كما تتأثر درجة المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد بدرجة اعتماد المنشأة في تحويل أصولها على مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة (درجة الرفع المالي) فمن وجهة نظر العائد ، يترتب اعتماد المنشأة على الودائع والقروض زيادة في العائد المتاح للملاك نظراً لانخفاض تكلفتها إلى حالما يتولد عنها من وفورات ضريبة

[1]– المصرف محمد كمال الحمزاوي ،"اطار التحليل القوائم المالية–الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع – السنة الثامنة ديسمبر 2000م،ص34.

[2]– حسين جميل البدري ،مرجع سابق ،ص60

[3]– حسن محمد،"تقييم الهياكل المالية في شركات القطاع العام الصناعية"،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الاسكندرية،سنة 1992،.

تسهم في تخفيض تكلفة الأموال، وعلى العكس من ذلك فإن اعتماد المنشأة على الأسهم الممتازة لا يتولد عنه وفورات ضريبة لأن التوزيعات المدفوعة إلى حملة هذه الأسهم لا يعد من الأعباء التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة ومن ثم لا يتولد عنه وفورات ضريبية . إلى جانب أن تكلفة الأسهم الممتازة عادة ما تكون أعلى من تكلفة الودائع وتكلفة الافتراض ، بسبب التباين في حجم المخاطر التي يتعرض لها مصدر التمويل[1]. أما من وجهة نظر المخاطر ، فإن الاعتماد على أي من مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة ، يترتب عليه زيادة في تقلب عائد السهم العادي، فكلما زاد اعتماد المنشأة على مصادر التمويل التي تلزمها بأعباء ثابتة ، أدى تغير معين في صافي ربح العمليات إلى تغير أكبر في ربح السهم العادي، أي تغير اكبر في صافي الربح المتاح للملاك والعكس صحيح ، وهذا ما يعرف بظاهرة الرفع المالي[2]. يتضح مما سبق إن اعتماد البنوك على تمويل استثماراتها من خلال أموال الغير يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف الملائم عن طريق إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف مايتجمع لديه من أموال ، والجدير بالذكر أن الهدف من تحليل الرفع المالي لأي منشأة هو التأكد ما إذا كانت الإدارة قادرة على تحقيق أرباح تفوق تكلفة الأموال المفترضة [3]، ويتوقف اثر الرفع المالي على عدة نقاط أهمها[4].

أ- نسبة الربح الكلي الذي تحققه المنشأة على مزيج الأموال

ب- سعر الفائدة على الأموال المفترضة .

ج- معدل توزيعات الأسهم الممتازة .

ويتحدد اتجاه الرفع المالي في تأثيره على عائد الملاك (إيجابا أو سلبا) بالعلاقة بين كل من نسبة الربح الكلي من ناحية وسعر الفائدة ومعدل توزيعات الأسهم الممتازة من ناحية أخرى . فإذا كانت (أ) أكبر من (ب) و أكبر من (ج) يزداد ارتفاع عائد الملاك الخاصة مع ارتفاع نسبة كل من الودائع أو الأموال المقترضة والأسهم الممتازة إلى مجموع مزيج الأموال، أما إذا كانت (أ) - (ب) - (ج) فسينعدم تأثير الرافعة المالية مهما كانت نسب تكوين مزيج الأموال (الهيكل المالي) وتسمى نقطة التعادل أو السواء . وأما إذا كانت (أ) أقل من (ب) أقل من (ج) يكون تأثير الرفع المالي سالباً أي ينخفض معدل عائد الملاك وبخاصة كلما ارتفعت نسب أموال

---

[1]- منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل بالاسكندرية دار المعارف للنشر، سنة 1998 ، ص148.

[2]- منير ابراهيم هندي،مرجع سابق،ص149-150.

[3]- إعداد مركز البحوث المالية والمصرفية "اطار لتحليل القوائم المالية -الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع، السنة الثامنة ،2000م،ص34.

[4]- حسن محمد ، مرجع سابق، ص 26.

الودائع والاقتراض والأسهم الممتازة في الهيكل المالي، وبصفة عامة فإن الرفع المالي يركز حول ثبات سعر فائدة الودائع والاقتراض وثبات الحد الأقصى لمعدل توزيع عائد الأسهم الممتازة ، مما يعني أن أي زيادة في الأرباح لن يستفيد منها سوى حملة الأسهم العادية مع الأحد في الاعتبار ما ينطوي عليه من مخاطر[1].

تاسعا– مخاطر هامش الفائدة

تتعرض البنوك الخطر هامش الفائدة عندما تكون الأصول أو بعض عناصرها مثل القروض والأصول الأخرى أكثر حساسية لسعر الفائدة عن حساسية عناصر الخصوم مثل الودائع والأموال المقترضة الأخرى والمؤشر الذي يدل علي حساسية هامش الفائدة هو نسبة " الأصول الحساسة لسعر الفائدة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة ، ويمكن تعرف حساسية سعر الفائدة بأنها عبارة عن درجة تقلب أسعار الفائدة على الأصول والخصوم بما يتوافق مع تقلبات تلك الأسعار في السوق، أي بما ينسجم والاتجاهات السائدة ولذلك فلو تم تحليل الأصول والخصوم في أية نقطة زمنية فإن إدارة البنك تستطيع تحديد درجة (عدم التوازن) بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة مع الخصومالحساسة لسعر الفائدة[2]، ويمكن تصنيف أصول وخصوم البنك من حيث حساسيتها (عدم حساسيتها) للتغيرات التي تطرأ علي أسعار الفائدة بالسوق على النحو التالي:[3]

جدول رقم (2–2): أصول وخصوم حساسة وغير حساسة لسعر الفائدة.

أصول وخصوم حساسة لسعر الفائدة	أصول وخصوم غير حساسة لسعر الفائدة
أصول حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة: (أ) الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية قصيرة الأجل وبسعر فائدة ثابت. (ب) القروض قصيرة الأجل البي بمنحها البنك لعملائه بسعر فائدة ثابت. (ج) القروض ذات سعر الفائدة المتغير التي يمنحها البنك لعملائه. د) الاستثمارات في أوراق مالية ذات معدل متغير للعائد. **خصوم حساسة للتغيرات التي تطرأ علي أسعار الفائدة:**	**أصول غير حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة:** (أ) النقدية بالبنك والبنوك الأخرى. (ب) القروض طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة. (ج) الأوراق المالية طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة. (د)الأصول الثابتة مثل الآلات والمباني.

[1]– المرجع نفسه،ص27.

[2]– علي بدران سابق ص67 .

[3]– سعد عب الحميد مطاوع،مرجع سابق ص 189–190.

(أ) القروض قصيرة الأجل من البنك المركزي أو البنوك الأخرى بسعر فائدة ثابت. (ب) ودائع التوفير قصيرة الأجل بسعر فائدة ثابت. (ج) الودائع التي يتغير سعر الفائدة لها بصورة دورية وتعرف هذه الودائع بودائع سوق النقد الودائع طويلة الأجل ذات الفائدة المتغيرة.	**خصوم غير حساسة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة:** (أ) ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) .(ب) الودائع طويلة الأجل ذات فائدة ثابتة مثل ودائع التوفير . (ج) رأس المال الذي يتم الحصول علية عن طريق حقوق الملكية

المصدر:نادية ابو فخرة،"تقييم فاعلية مناهج ادارة الأصول والخصوم في البنوك المصرية"، "أن رسالة دكتوراه في منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، سنة 1988م ، ص ص48-49 .

ويحتوي سعر الفائدة على نوعين من المخاطر هما[1]:

أ- **مخاطر قيمة رأس المال** :

وهي المخاطر التي يتعرض لها حاملو السندات عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق.

ب-المخاطر الإرادية :

وهي المخاطر التي يتعرض لها مقرض بسبب تغير أسعار الفائدة على هذه القروض خلال فترة القروض وخصوصاً إذا كانت الفائدة على هذه القروض محددة أو ثابتة. وتتأثر البنوك التجارية بمخاطر سعر الفائدة من الناحيتين باعتبارها من المستثمرين والمقرضين وتستطيع البنوك إلى حد ما السيطرة على مخاطر سعر الفائدة من خلال مايأتي[2]:

- التطابق بين الأصول والخصوم، أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة في أصول حساسة لسعر الفائدة أيضا

- مرونة محفظتي الأصول والخصوم للمصارف خلال التقلبات في أسعار الفائدة، فلو انخفضت أسعار الفائدة، فإن القروض التي سبق منحها بأسعار فائدة ثابتة مصادر حساسة لأسعار الفائدة، ستحقق أرباحا أعلى للبنك بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح البنك، وبما أن هدف المدير المالي سواء في البنك أو في أي منظمة أعمال أخرى هو تعظيم ثروة حاملي الأسهم وتعظيم الربح فكلاهما يتحقق عن طريق زيادة العائد المتوقع وتدنيه

[1]- نادية ابو فخرة،"تقييم فاعلية مناهج ادارة الأصول والخصوم في البنوك المصرية"، "أن رسالة دكتوراه في منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، سنة 1988م ، ص ص48-49 .

[2]- - علي بدران مرجع سابق،ص67 .

المخاطر المتوقعة المصاحبة لهذا العائد ويتحقق العائد في البنوك وبصفة أساسية من هامش سعر الفائدة (صافي إيرادات ومصروفات الفوائد) الأمر الذي يجعل مخاطر أسعار الفائدة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك[1]. وبشكل عام فأن هامش الفائدة يتغير عندما تتغير تركيبة أو حجم الأصول والخصوم، وحتى إذ كانت تركيبة الأصول والخصوم لم تتغير، فأن متوسط العائد على الأصول والأعباء من الفوائد قد يرتفع أو ينخفض بفعل التغيرات في معدلات الفوائد. ولذلك يجب التأكيد بان هذه الدراسة تركز على مخاطر هامش الفائدة الناتج عن انخفاض الفوائد الدائنة التي قبضها البنك خلال العام مقارنتاً بحجم الفوائد المدينة التي دفعها البنك خلال العام و الناتجة عن التغير في تركيبة أصول وخصوم البنك، ولم تركز هذه الدراسة على مخاطر هامش الفائدة الناتجة . عن

الأداء العام للبنك

التقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة " حساسية سعر الفائدة ". نظراً لثبات أسعار الفائدة في البنوك التجارية الليبية منذ فترة طويلة

كما يوضح الشكل الآتي محددات التكامل في مجال إدارة الأصول والخصوم في ظل هدف التوازن فيما يبين معدلي العائد والخطر. حيث يعد كل من "مستوى ودرجة التغير" في صافي هامش الفائدة هما المحددان الرئيسيان المركزي العائد والخطر العام في البنك[2].

جدول رقم (3–3): الأداء العام للبنك

[1]– عبد العاطي محمد منسي ، مرجع سابق ،ص41.

[2]–حسن السيد سليمان ، مرجع سابق، ص134.

العائد (معدل العائد على حقوق الملكية)	الخطر التغير في معدل العائد على حقوق الملكية)
ـــ رافعة التمويل × معدل العائد على الأصول. ـــ صافي الهامش من الفوائد ـــ صافي في الهامش عن غير طريق الفوائد. • المعدل (معدل السعر) • الحجم (حجم الأصول) • التركيبة (تركيبة الأصول)	ـــ التغير في صافي الهامش من الفوائد. ـــ التغير في صافي الهامش عن غير طريق الفوائد • التغير في المعدل • التغير في الحجم • التغير في المزيج

المصدر : حسن السيد سليمان ، ص 134.

من خلال الجدول السابق يتضح أن التغير في صافي هامش الفائدة يحدده في النهاية مستوى التغيرات في كل من السعر والحجم والتركيبة الخاصة بكل عنصر من عناصر التكاليف والإيرادات المتعلقة بالفوائد ، إلا أن التكاليف والإيرادات عن غير طريق الفوائد تسهم أيضا في تحسين مستوى الأداء العام للبنك .

وتشير دراسة(Angbaz , 1997) التي قامت بفحص النظرية القائلة "إن البنوك ذات القروض العالية وذات مخاطر سعر الفائدة العالية سوف تلجأ إلى إيجاد الفرق بين الفائدة على الودائع والفائدة على القروض لتحقيق هامش فائدة عال "، إلى أن تحقيق هامش الفائدة الكبير يساعد في زيادة ربحية البنك وبالتالي زيادة رأس ماله ويزيد من قدرته على تحمل مخاطر أكثر وكذلك إن حجم البنك ونوعه وتوسعه والنشاطات التي يركز عليها لها اثر كبير على الربحية والمخاطر التي يتعرض لها البنك وان البنك والحجم الصغير أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة.[1]

سابعاً: بنود خارج الميزانية

مما لاشك فيه من الناحية المحاسبة أن جميع العناصر التي تظهر داخل ميزانية البنك التجاري هي وليدة الحركة مالية ، فكل أصل وخصم في ميزانية البنك هو عبارة عن التزام مالي فعلى على البنك التجاري أو التزام مالي فعلي لصالح البنك التجاري ، بالإضافة إلى هذه العناصر توجد بعض البنود الإضافية التي لا تشكل أي التزام فعلي

[1]– منى ممدوح المولا، "العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر" ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك ، "مجلة المحاسبة والادارة والتامين" ، العدد 160 سنة 2005م ،ص60.

لصالح البنك التجاري وبالتالي لايمكن ضمها داخل الميزانية[1] ولكن هذه البنود قد تكون سبباً رئيسياً في توقع أحداث ، أو تحمل التزامات تزيد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ونظراً لان الكثير من قيمة التزامات البنوك عن الأحداث غير المتوقعة أكبر منها في حالة الأنشطة الأخرى، لذلك فإن مستخدمي القوائم المالية للمصارف في حاجة إلى التعرف على هذه الالتزامات أو التعهدات ، وبصفة عامة الالتزامات التي لا يحتمل الرجوع عنها ، حتى يطمئنوا على موقف السيولة في البنك ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته وإمكانية تحمله للخسائر المتوقعة[2]. لهذا السبب تم الإفصاح عن هذه البنود ضمن التقرير السنوي كبنود خارج الميزانية.

وبالتالي البنود خارج الميزانية هي عبارة عن"تعهدات تعاقدية لاتمثل دفع نقدي مباشر على البنك التجاري إلا أنها تشكل تأثيرا مباشرا يمكن للوهلة الأولى أن يظهر تناقض في التعريف السابق من حيث إن البنود خارج الميزانية لاتشكل دفعا نقديا مباشراً أو مخاطر مباشرة إلاأنها تشكل في نفس الوقت تأثيرا مباشرا على القيمة الكلية للبنك التجاري ، والحقيقة أنه لا يوجد تناقض فيما سبق ، حيث إن البنود خارج الميزانية لا تتطلب من البنك التجاري توفير نقد مباشر للعميل (حيث تسمى تسهيلات غير نقدية) حيث لا يترتب عليها دفع نقدي ، كما قد تسمى التزامات محتملة أي أنها لا تشكل التزاما مؤكدا على البنك مما يعني عدم وجود مخاطر مباشرة تواجه البنك من جزاء التعامل بها ، إلا أنها في نفس الوقت موجودة من ضمن استثمارات البنك التجاري وتحقق للبنك التجاري فعليا تدفقات مالية حالية (على شكل رسوم) أو مستقبلية (عند تحققها) مما يجعلها ذات تأثير حقيقي وفعلي على البنك التجاري"[3].وتتمثل مخاطر البنود خارج الميزانية في عدم قدرة المتعامل مع البنك على مقابلة التزاماته في حالة تحولها إلى التزامات حقيقية.[4]

المبحث الثالث: تقييم محددات ربحية أداء البنوك التجارية

[1]- يمان العبد المالك : " أثر البنود خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن : جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة و سنة 2006، ص 31.

[2]-يحي أبو طالب،"التحليل وتقييم الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دولياً ومحلياً"، مجلة البنوك العربية، بيروت: العدد 140، المجلد الثاني عشر ، اغسطس ، سنة 1992م ص65.

[3]- يمان العبد الملك ، مرجع سابق،ص30

[4]-مروان غانم ، مرجع سابق ، ص43.

يمكن إجراء تقييم لأداء البنك من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية يتم ها تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم وأرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيار(مخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ، و مخاطر هامش الفائدة ،و مخاطر التشغيل ، ومخاطر رأس المال ،ومخاطر أسعار الصرف).[1]

المطلب الاول: النسب الماليةلقياس الربحية

اولا– العائد على الأصول((Return On Assets(ROA))

يعد العائد على الأصول من الأدوات التي تم استخدامها على نطاق واسع لتقييم أداءالمؤسسات البنكية.ويستند هذا المعيار في قياس الربحيةإلى العلاقة بين الربح التشغيلي (ربح العمليات) والأصول التي أسهمت في تحقيقه.

كما يعد معدل العائد علي الأصول مقياسا لكفاءة الأداء التشغيلي للمنشأة ، لذا يتوجب عند احتسابه الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا فيالعمليات العادية للمنشأة ، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات ، أي الاقتصار علي الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى،ويمكن تبرير استعمال الربح قبل الضرائب والإيرادات والمصاريف الأخرى بما يأتي: [2]

- الضرائب هي أمور لاسيطرة للإدارة عليها ولاسيما أن الضرائب تتأثر بالشكل القانوني للمنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه .
- المصروفات والإيرادات الأخرى لا تنتج عادة من النشاط الأساسي، لذا لا يجوز اعتبارها ضمن مفهوم الربح عند تقييم كفاءة النشاط الأساسي للمنشأة.

و يتحدد مؤشر العائد على الأصول(ROA)بمؤشرين هما: [3]

1-1– هامش الربح(PM – Profit Margin))= ((صافي الدخل / صافي ربحالعمليات) :

يقيس هذا المؤشر الفعالية التشغيلية للإدارة البنكية، حيث أنه يشير إلى حجم المصاريف التي تم إنفاقها لتحصيل دينار واحد من الأرباح ويبين مدىالسيطرة على النفقات وكذلك مدى فعالية إدارة البنك في تسعير الخدمات البنكية.

[1]– طارق حماد، المرجع السابق ، ص 77.

[2]– مفلح عقل ، نفس المرجع السابق ، ص42.

[3]– مروان غانم ، " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية "،جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000، ص 3.

1-2- منفعة الأصول أو معدل استخدام الأصول(Asset Utilization (AU)) = ((إجمالي الأصول/ صافي ربح العمليات):

يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول ، حيث يوضح هذا المؤشر حجم الأصول التي تم استغلالها كأصول مدرة للدخل وبالتالي حجم العائد الذي تم تحقيقه من هذه الأصول ، فكلما زاد عدد مرات استخدام الأصول أدي ذلك إلى زيادة العائد على الأصول(**ROA**).[1]

وعليه فإن-:**العائد على الأصول = (هامش الربح × منفعة الأصول)** .

حيث تفسر هذا المعادلة الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول ، فهذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ والخاضعة للرقابة من قبل البنك التجاري ، فمثلا إذا حقق بنك ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع ، أو استخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أوإنتاجية الأصول الذي يعتمد على اختيار مزيج الأعمال أو عن طريق التحسين، وبالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانبما منهما أو كليهما.[2]

ثانيا- معدل على حقوق الملكية((ROE)- Return On Equity):

حيث يقيس معدل العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة البنوك في استغلال أموال الملكية وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، ويتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية للبنك على النحو الآتي:

معدل العائد على حقوق الملكية =(صافى الدخل قبل الضرائب /حقوق الملكية).

ويقصد بمكونات هذه المعادلة[3]:

- **حقوق الملكية** : هي ر أس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطيات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة ، وهذهالحقوق هي عبارة عن صافى أصول البنك.
- **صافى الدخل** : ويقصد به الربح المحقق من عمليات المنشأة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضرائب أي الربح الشامل الصافي وهناك منيرى احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المنشأة عليه .وهناك من يرى بأنه إذا كانت الدراسة محصورة في حدود دولة واحدة يبدو الخيار بين

[1]- بنان سعيد ،"تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية:دراسة حالتي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي" جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، 2006ص62.

[2]- محمد قرشي ، مرجع سابق ، ص 91 .

[3]- باسل أبو زعتر ، مرجع سابق ، ص79.

صافى الدخل قبل الفوائد أو صافى الدخل بعد الفوائد غير ذو أهمية كبيرة لأن كل البنوك تكون خاضعة لنفس معدل الضريبة المفروضة على البنوك ،ويرى الباحث أنه من الأفضل استخدام صافى الدخل قبل الضريبة حتى تتم مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات التي أجريت في الدول الأخرى،نظرا لاختلاف النظم الضريبة من دولة إلى أخرى.

ومن الملاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يقيس كل دينار مستثمر من قبلأصحاب الأسهم العادية ، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية ، وإنْ لم يوجد ديون في هيكل رأس المال المنشأة فإن معدل العائد علي حقوق الملكية يساوي معدل العائد علي الأصول.

وعليه يتضح أن: **معدل العائد على حقوق الملكية = معدل العائد على الأصول * مضاعف حقوق الملكية.**

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل ، فإذا حققت مؤسسه ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أ و لكليهما ، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية ، فإن المحللين والمساهمين سيتعرفون على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء ، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصله للكفاءة والإنتاجية) ففي هذه الحالة ستكون رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: المخاطر البنكية لقياس الربحية

يكون الأداء المالي للبنك التجاري جيدا في الحالة التي تكون ربحية هذا البنك أكبر ما يمكن ومخاطرة أقل ما يمكن ولكن في الواقعالعملي يكون تحقيق العائد المرتفع مرفقا للقبول بمخاطرة مرتفعة ، لذلك فإنه من الضروري له أن يقوم بقياس المخاطروتحديدها وتقليلها قدر الإمكان من أجل تحقيق معدل العائد المقبول والعمل على

[1]- محمد قرشي ، مرجع سابق ، ص 91

*إن جودة الصول تعتمد على مستوى المخاطر التي يحويها وبناء على ذلك يجب على البنوك إدارة المخاطر المتعلقة بأصوله للوصول إلي مستوى الجودة المطلوب

الموازنة بين العائد والمخاطرة[1] ومن هنا يأتيدور ادار البنك في الموازنة بين العائد والمخاطر. وقد حدد دافيد كول بأن الميزانية العمومية والبنود خارجها تتعرض عند تحقيق المستوىالمرغوب من جوده الأصول لتحقيق أعلى ربحيه إلى خمسه أنواع من المخاطر ((مخاطر الائتمان ،و مخاطر هامش الفائدة ،و مخاطر السيولة ،و مخاطر رأس المال ،ومخاطر أسعار الصرف)).[2]

اولا– خطر الائتمان:

"هو ذلك الخطر الناشئ عن عدم وفاء بعض المقرضين للالتزامات المستحقة عليهم والمترتبة عن الاقتراض، سواء التي تخص فائدة أو أصلالدين المتفق عليها في التواريخ المحددة بالكامل."فبالرغم من أن القروض هي أهم أنوع الاستثمارات في البنوك تحقيقا للعائد إلا أنها من ناحية أخرى تتعرض لمخاطر كبيرة ، وخطر الائتمان بصفة عامة يزيد عندما ترتفع مستويات أسعار الفائدة ، لوجود علاقة مباشرة بين الائتمان وسعر الفائدة.[3]

ثانيا– خطر السيولة:

"هو ذلك الخطر الناشئ من احتمال عدم قدرة البنك على مقابلة المسحوبات من الودائع وطلبات القروض سواء الاعتيادية أو الشاذة" ولذلك يزداد الخطر بزيادة أجل – أو البعد الزمني للاستثمارات لأن هناك علاقة طردية بين خطر السيولة وأجل الاستثمارات ، وتتضح المبادلة بين العائد والمخاطر من خلال قيام البنك بتحويل استثماراته من الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الأوراق المالية طويلة الأجل أو القروض ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع عوائد البنك ولكنه يؤدي إلي ارتفاع المخاطر ، والعكس صحيح عند زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل. وبالتالي ارتفاع السيولة يعد مؤشرا على انخفاض المخاطر وانخفاض الربحية .[4]

ثالثا– خطر رأس المال:

وفقا للقاعدة العامة للتوازن المحاسبي فإن إجمالي الأصول يساوي مجموع كل من رأس المال والالتزامات ، ووفقا لهذه القاعدة نجد أن خطر رأس المال ينشأ من مصدرين : الأول يتمثل في زيادة الالتزامات بمعدل أكبر من معدل

---

[1]– نصر الدين هندي ،" نحو زيادة فعالية دور المراجعة الإدارية في البنوك المصرية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،كلية التجارة بسوهاج – جامعة الوادي ، المجلد السادس عشر– العدد الثاني ، ديسمبر ، 2002ص 30

[2]– طارق حماد، المرجع السابق ، ص 77

[3]– عبد العاطى محمد منسى ،،" استراتيجيات ادارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية المصرية "، القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة ، 1997ص43.

[4]– عيد أحمد وآخرون ،" استراتجية ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية – دراسة تحليلية من منظور تأمينى " ، القاهرة : جامعة بنى سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الرابع ، سنة2006 ، ص ص 568-569.

حقوق الملكية ، والثاني يتمثل في تحقيق خسائر سنوية مرحلية من عام لآخر[1]وسيتم التطرق إلى خطر رأس المال بشيء من التفصيل في المبحث الثالث.

رابعا– خطر هامش الفائدة

وهى المخاطر المرتبطة بالتغير في عوائد وقيم الأصول والخصوم نتيجة لتغيرات في أسعار الفوائد ،[2]وسيتم التطرق إلى خطر هامشالفائدة بشيء من التفصيل في المبحث الثالث أيضا.

خامسا– خطر سعر الصرف

وهي مخاطرة تقلب أسعار بيع وشراء(تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية في حالة امتلاك البنك لأصول مقومة بالعملات الأجنبية،وبخاصة وأن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الآونة الأخيرة.[3]

والجدير بالذكر :- أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة تعد من المتغيرات الداخلية التي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها لأن القواعد المحددة لمستوى المخاطر بالنسبة للائتمان وعملية المفاضلة بين مخاطر السيولة والربحية متروكة لإدارة البنك، بينما مخاطر أسعار الصرف ومخاطر هامش الفائدة من المتغيرات الخارجية التي يصعب التحكم فيها ولكن يجب السيطرة عليها ،كما أن مخاطر رأس المال له علاقة دالية بكل من خطر هامش الفائدة وخطر سعر الصرف وخطر الائتمان ، لأنه يرتبط باحتمال انخفاض القيمة الحالية للأصول بالمقارنة بالقيمة الحالية للخصوم.[4] لأن أهمية كل نوع من أنواع المخاطر السابقة ودرجة تأثير كل نوع علي ربحية البنوك تتغير عبر الزمن ، فعلي سبيل المثال في أوقات معينة قد يعزي السبب الرئيسي للمصاعب التي تواجهها البنوك إلى ازدياد مخاطر الائتمان وفي أوقات أخري قد يعزى هذا السبب إلى ازدياد مخاطر هامش الفائدة ، بمعني أن الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع المخاطر تتغير من وقت لآخر.[5]

سادسا– المخاطر الأخرى:

[1]– عبد العاطى محمد منسى ، مرجع سابق ، ص43.

[2]–منى ممدوح المولا ، "العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي الاردني" ،القاهرة ، مجلة المحاسبة والادارة والتامين ، العدد الستون ، سنة 2003م ، 66.

[3]– خالد أمين ،" ادارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية "، مرجع سابق ، ص.

[4]– عبد العاطى محمد منسى ، مرجع سابق، ص 44.

[5]– مروان غانم ، مرجع سابق ، 43.

بالإضافة إلى الأنواع الخمسة الأساسية من المخاطرة المشار إليها سابقا فإن هناك مخاطر أخرى يتعرض لها البنك نذكر منها:

- **المخاطر التنظيمية** :والتي تنتج من عدم الامتثال للقواعد والقوانين التي تنظم عمليات التشغيل، وتقدم الخدمات بالنسبة لسوق المنتجات
- **مخاطر التكنولوجية**:والتي ترتبط بالأنشطة التي تواجه المنافسة أو التقادم في الخدامات المقدمة للعملاء.
- **مخاطر كفاءة التشغيل** :هو ذلك الخطر الناتج عن عدم كفاية المعلومات أو الرقابة الداخلية وما يترتب على ذلك من خسارة غير متوقعة ، ويرتبط هذا الخطر بالعمل البشري وفشل النظام ، أو عدم كفاية الإجراءات والرقابة.[1]
- **مخاطر إستراتيجية** :وهي مجموعة مخاطر يتعرض لها البنك بسبب تدهور وضعه الاستراتيجي في السوق لأسباب اقتصادية واجتماعيةوتكنولوجية وقانونية وسياسية.[2]
- **مخاطر الدمج** :يرتبط هذا النوع من المخاطر بجوده الأصول ،حيث هناك صعوبة كبرى تواجه عملية تقييم نوعيه الأصول عند الاندماج بين الشركات (بسبب ندرة المعلومات المتاحة) ، وفي الواقع فإن العديد من البنوك الأمريكية التي اشترت مصارف أخرى قد فوجئت بنوعية ضعيفة للأصول على الرغم من قيامها بمراجعة وافية لهذه الأصول قبل الشراء.

[1]-عيد أحمد وآخرون ، مرجع سابق ، ص586.

[2]- خليل الشماع ،" المبادلة بين العائد والمخاطرة من العليات المصرفية "، جمعية البنوك الليبية ، مجلة البنوك والمال ، سنة ، 2009ص 46.

خلاصةالفصل:

من خلال ما سبق، يمكن القول ان الربحية وتعظيمها تعتبر أحد الأهداف الأساسية التي تهدف البنوك التجارية لتحقيقها والذي يؤثر بشكل كبير على مدى قدرتها على المحافظة على استمراريتها وتدعيم مركزها المالي، وكذا تعزيز ملاءتها وسيولتها، هذا وتختلف الأهمية النسبية للعوامل المحددة للربحية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية من حيث شدة تأثيرها لهذاتسعى البنوك لتحقيق هدف التوصل لوضع السياسات الملائمة والكفيلة بتحقيق مستويات مرتفعة لهذا المؤشر وتفعيل النشاط المصرفي، رغم ان تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، إذ تواجه البنوك تحديات كبيرة في محاولتها إحكام السيطرة على بعض المؤثرات والعوامل التي تؤثر بشكل واسع في الربحية، أو على الأقل توجيه تلك العوامل بما يخدم ربحية البنك.

الفـــصـــل الثالث:

دراسةوضعيةالبنكالتجاريBADRلولايةالمديةوت

حلليلالبياناتالمالية

تمهيد:

تختلف الأهمية النسبية للعوامل المحددة للربحية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية من حيث شدة تأثيرها وهذا ما يتطلب منا دراستها بغرض التوصل لوضع السياسات الملائمة والكفيلة بتحقيق مستويات مرتفعة لهذا المؤشر وتفعيل النشاط المصرفي.

لهذا سنبين من خلال إجراء دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)عن أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية حسب نموذجين هما: معدل العائد على الأصول(ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) من خلال نموذج تحليل الانحدار والارتباط الخطى البسيط لتحديد أثر المحددات:نسبة السيولة النقدية (TL)، نسبة إجمالي الأصول الى اجمالي حقوق الملكية(TEQ) وإجمالي حقوق الملكية (LF)كمتغيرات مستقلة على ربحية البنوك التجارية كمتغير تابع.

ومن اجل الالمام بجوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث الى ما يلي:

- المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- المبحث الثاني: الاطار التطبيقي للبنك محل الدراسة

المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتكلم في هذا الاطار باعطاء تعريف عن بنك محل الدراسة فضلا عن مهام واهداف هذا الاخير

المطلب الاول: تعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 106-82في 13 مارس 1982وتعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة مساهمة برأسمال اجتماعي قدره دينار جزائرومهمته بتقديم النصح والمساعدة للشركات الاقتصادية العامة في 2.200.000.000استخدام وإدارة وسائل الدفع المتاحة لهم، وذلك بمراعاة السر المصرفي

وبموجب القانون رقم 90/10المؤرخ في 14أبريل 1990، المتعلق بالعملة والائتمان، أصبح بنك الفلاحة و والتنمية الريفية كيانًا قانونيًا يقوم بأعمال استقبال الودائع العامة، ومنح القروض، وتوفير وسائل الدفع والإدارة للعملاء.ومنذ عام 1999، زاد رأس المال الاجتماعي للبنك الزراعي والتنمية الريفية وبلغ 33.000.000.000دج

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

اولا– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفيةتم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتعامل مع ضرورة اقتصادية ناشئة عن إرادة سياسية لإعادة هيكلة النظام الزراعي، وضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد، ورفع مستوى المعيشة في المناطق الريفية.وتشمل مهامه الرئيسية:

- معالجة جميع عمليات الائتمان والصرف والخزينة
- فتح حسابات لأي شخص يقدم طلبًا
- استقبال الودائع الجارية والمدة
- المشاركة في جمع التوفير
- المساهمة في تطوير القطاع الزراعي
- ضمان تعزيز الأنشطة الزراعية والغذائية والصناعية والحرفية
- المراقبة، بالتعاون مع السلطات الرقابية، لمطابقة الحركات المالية للشركات المقيمة

ثانيا–أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل اهداف بتك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- زيادة الموارد بأفضل تكلفة واستثمارها من خلال منح قروض إنتاجية ومتنوعة وفقًا للقواعد
- إدارة الخزينة للبنك بشكل صارم سواء في العملة المحلية أو العملات الأجنبية
- ضمان تطور متوازن للبنك في المجالات المتعلقة به
- التوسع وإعادة تنظيم شبكته
- تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم منتجات وخدمات قادرة على تلبية احتياجاتهم
- تبني إدارة نشطة في مجال التحصيل
- تطوير الأعمال التجارية من خلال استخدام تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدخال مجموعة جديدة من المنتجات

المبحث الثاني: الاطار التطبيقي للبنك محل الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج التحليلي الكمي لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لاختبار الفرضيات حيث تم التطرق لما يلي:

- تحليل التباين وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير منالمتغيرات المستقلة.
- تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للدراسة.
- معامل الارتباط ومعامل التحديد لبيرسون للتعرف على درجة التأثير بينالمتغيرات المستقلة والتابعة.

المطلب الاول: متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرات مستقلة وأخرى تابعة والتي توضحها كما يلي:

اولا– المتغيرات المستقلة :

وهي التي تؤثر على المتغيرات التابعة وهذه المتغيرات تتمثل في:

– نسبة السيولة النقدية (TL): ويتم قياسها من خلال العلاقة:

(النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي والحسابات الجارية / إجمالي الأصول)x 100%.

– نسبة إجمالي الأصول الى اجمالي حقوق الملكية(TEQ):يتم قياسها كما يلي:

(اجمالي الاصول / اجمالي حقوق الملكية)

– إجمالي حقوق الملكية (LF):يتم قياسها كما يلي:

راس المال + الاحتياطات القانونية والاختيارية+ الارباح المدورة+ علاوات راس المال +كل العناصر التي تعتبر ضمن حقوق المساهمين

ثانيا– المتغيرات التابعة:

وهي تعبر المتغيرات التابعة للدراسة عن ربحية البنوك التجارية، وتقاس من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية(ROE).

2–1– معدل العائد على الأصول (ROA)

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي، ويتم معدل العائد علىالأصول وفق ما يلي:

معدل العائد على الأصول(ROA)=(صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول) × 100%.

2-2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف " دايفيد كول" كإجراء لتقييم أداء المصارف وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها والتي تتمثل أساسا في: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة مخاطر الفائدة مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

ويقصد بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشاة وتحمله للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل، حيث يقاس من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)=(صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية) × 100%

ثالثا- نماذج الدراسة:

سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للفترة بين سنة 2019 وسنة 2022، وذلك من خلال معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط لحساب معامل الارتباط البيرسون ويكون نموذج الدراسة كما يلي:

- النموذج الأول: $\mathbf{ROA = a + B(x)}$

- النموذج الثاني : $\mathbf{ROE = a + B(x)}$

علما أن:

- ROA: المتغير التابع المتمثل في معدل العائد بعد الضريبة على إجماليالأصول

- ROE: المتغير التابع المتمثل فيمعدل العائد بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية

- a: المعلمة الثابتة.

- B : ميل خط الانحدار.

ثالثا– بيانات الدراسة:

3–1– جمع البيانات :

اعتمدنا في هذه الدراسة لجمع البيانات اللازمة على مصادر البيانات المتمثلة بشكل أساسي في القوائم المالية للبنك التجاري محل دراسة الحالة، وتتمثل هذه القوائم المالية في الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك، بالإضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

3–2– تحليل البيانات:

3–2–1– البيانات المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

لقد قمنا اعتمادا على ميزانيات البنك وجداول حسابات النتائج لعدة سنوات بتوضيح درجة اعتماد البنك على كل مصدر من مصادر الأموال وكذا توضيح الأهمية النسبية لتوظيف أمواله المختلفة، وقمنا بمتابعة تطور ونمو تلك المصادر والاستخدامات خلال فترة الدراسة، كما تمكنا أيضا من خلال البيانات التي تم جمعها من قياس مؤشرات الربحية .

لقد تم أخذ ، حيث تم الحصول على هذه البيانات من القوائم المالية للبنك للفترة (2019 – 2022)، وقصد إعطاء صورة واضحة عن تطور مصادر الأموال واستخداماتها قمنا بإعداد الجداول الملخصة وفق ما يلي:

جدول رقم (3–1) : يوضح اجمالي مصادر أموال وتوظيف البنك و نسب التغير للفترة (2019 –2022)

الوحدة : بالمليون دج

السنوات	2019	2020	2021	2022
مصادر الأموال	9.588.518	9.627.970	10.901.898	12.020.453
الإستخدامات	7.878.161	7.971.086	8.076.002	8.087.580
%نسبة التغير في المصادر	_	%14.48	%22.30	%1.04
%نسبة التغير في الإستخدامات	_	%35.44	%2.65	%11.44

المصدر:من إعداد الطالب بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك محل الدراسة

يتضح لنا من الجدول بأن النشاط المصرفي لهذا البنك يتميز بالنمو خلال فترة الدراسة من سنة 2019 إلى سنة 2022. حيث بلغت نسبة الزيادة مابين سنتي 2019 و 2020 أعلى نسبة للنمو بالنسبة لمصادر البنك خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى 22.30%.بينما بلغت اعلى نسبة زيادة في استخدامات البنك ما بين سنتي 2020 و2021 بنسبة 35.44%

الجدول رقم (3-2) : تطور مؤشرات الربحية والعائد على الأصول العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2019_2022

السنوات	2019	2020	2021	2022
العائد على الأصول(ROA)	% 0.50	%0.71	% 0.96	% 1.32
العائد على حقوق الملكية(ROE)	% 4	% 5	% 7	%9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك محل الدراسة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ نمو في معدلات الربحية اعتمادا على قياس الربحية بكلا المؤشرين العائد على الأصول (ROA)أو العائد على حقوق الملكية (ROE) ،فبالنسبة للعائد على الأصول تم تحقيق نموا ملحوظا منذ سنة 2019 إلى غاية 2022، حيث كان معدل النمو مابين سنتي 2019 و 2020 حوالي 0.50% ويعد نمو طفيف مقارنة مع معدل النمو خلال السنتين التاليتين أي خلال سنتي 2021 و 2022 إذ بلغ معدل النمو حوالي 0.71 %،كما بلغت نسبة العائد على الأصول في سنة 2021 حوالي 0.96 %، لترتفع سنة 2022 إلى 1.32%، أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية، فقد تطور هو الآخر خلال فترة الدراسة ليرتفع من 4% في سنة 2019 إلى 9 % سنة 2022. حيث قدرت نسبة هذا النمو خلال سنة2020 بـ 5 %، بينما قدرت ب 7% في سنة 2021 و 9% سنة 2022اين حققت أعلى عائد لحقوق الملكية مند سنة 2019

3-2-2- تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

سنقوم بإجراء تحليل البيانات السابقة انطلاقا من التحليل الوصفي المتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة قصد إعطاء صورة واضحة عن الخصائص الإحصائية لها، ثم إجراء تحليل الارتباط لبيرسون للمتغيرات قصد التعرف على مدى وجود علاقة بين كل متغير مستقل، وكذا توضيح معنوية وقوع تلك العلاقة في حال وجودها. وفي الأخير سيتم إجراء اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة وذلك بالاعتماد على تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات .

الجدول رقم (3-2) : الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة)

المتغيرات	رمز المتغير	معامل الاختلاف	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الوسط الحسابي	الوسيط	الإنحراف المعياري
العائد بعد الضريبة على الاصول	ROA	0.4813	0.60	1.66	0.9825	0.8364	0.4727
العائد على اجمالي حقوق الملكية	ROE	0.4813	3.00	9.00	5.5000	5.000	2.6458
نسبة السيولة النقدية	TL	0.1225	4.89	6.58	5.7750	5.8150	0.70790
إجمالي الأصول الى اجمالي حقوق الملكية	LF	0.13	5.32	7.08	5.8875	5.5750	0.8040
إجمالي حقوق الملكية	TEQ	0.2260	134634.68	225419.45	170950.89	161874.73	38639.831

المصدر :من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظفيما يتعلق بالمتغيرات التي تمتاز بالتشتت الكبير فانالمتغير الذي له درجة أعلى من التشتت هو العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول(ROA) ، إذ له معامل اختلاف 0.4813 ومتوسط حسابي 0.98، أما انحرافه المعياري فبلغ ،0.47 ثم يأتي العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)بمعامل اختلاف 0.4810 وهو قريب جدا من معامل الاختلاف السابق، في حين بلغ متوسطه الحسابي 5.50 وانحرافه المعياري 2.64 .

ويعود التشتت الكبير في هذه المتغيرات إلى:

- العائد المحقق لكل دينار من أموال الملكية، والذي يحصل عليه الملاك نتيجة استثمار أموالهم في هذا البنك عرف نموا غير متوازن خلال فترة الدراسة، وهذا التفاوت كان له الأثر الكبير على تشتت بيانات البنك

كما يمكن إرجاع هذا التشتت أيضا إلى اختلاف مقدار العائد في كل سنة بالنسبة لكل دينار يتم إستثماره من متوسط الأصول المملوكة من خلال مدة الدراسة.

- اختلاف أحجام الاحتياطات والأرباح المدورة للبنك كان له أثر كبير على اختلاف حجم إجمالي حقوق الملكية من سنة لأخرى وهذا ما كان له الأثر في نشئت العائد على حقوق الملكية.
- التباين الكبير في حجم إجمالي حقوق الملكية بالنسبة لسنوات الدراسة، إذ لم يكن تطورها بالشكل المتوازن خلال مدة الدراسة

اما من جهة ثانية فيمكن القول أن المتغير الذي يعتبر أقل تشتتا وبالتالي فقيمه تعتبر أقل تباعدا من باقي المتغيرات فهو بنسبة السيولة النقدية(TL) باعتبار ان معامل الاختلاف الخاص به أدنى معاملات الاختلاف خلال فترة الدراسة يقدر بـ 0.12كما بلغ متوسطه الحسابي 0.98، أما انحرافه المعياري فبلغ 0.47 ليليه متغير إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية(LF) بمعامل اختلاف 0.13، أما انحرافه المعياري فبلغ 0.804 ، وبلغ متوسطه الحسابي 5.887 .

ويفسر ضعف التشتت بالنسبة لهذه المتغيرات بعدة أسباب أهمها :

- إن الجزء الغالب في هيكل المديونية لدى البنك يتشكل أساسا من مصدر واحد يتمثل في ودائع العملاء وذلك طيلة فترة الدراسة.
- رغم نمو العمليات المصرفية لهذا البنك خلال فترة الدراسة وذلك من خلال توظيف مصادر أمواله في مختلف أوجه الاستخدامات، إلا أن البنك كان حريصا على الاحتفاظ بقدر كاف من أمواله على شكل نقد، سواء الاحتفاظ بها في صندوقه أو لدى البنك المركزي كاحتياطات قانونية وذلك بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة.
- نسب السيولة النقدية لدى البنك والتي يحتفظ بها لمواجهة كافة التزاماته خاصة تلك المتعلقة بتلبية طلبات المودعين للسحب الطارئ خلال تلك الفترة كانت متقاربة، إذ أن زيادة حجم إجمالي الأصول لم يقابلها زيادة في حجم النقدية بنفس المعدل، مما أعطى نسب متقاربة للسيولة النقدية.

الجدول رقم (3-3) : نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين الربحية كمتغير تابع(ROA،ROE)والمتغيرات المستقلة(LF، TL ،TEQ)

البيان	المتغيرات	المتغيرات التابعة

	المستقلة	معدل العائد على الأصول (ROA)			معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)		
		معامل الارتباط	مستوى الدالة sig		معامل الارتباط	مستوى الدالةsig	
إجمالي الأصول الى اجمالي حقوق	LF	0.034	0.966	_	0.222	0.788	_
نسبة السيولة النقدية	TL	0.954	*0.046	معنوي	-0.983	*0.017	معنوي
إجمالي حقوق الملكية	TEQ	0.961	*0.039	معنوي	0.923	0.077	_

*معامل الارتباط معنوي إحصائيا عند (0.05) = a

المصدر : من اعداد الطالب بناء على نتائج برنامج spss

بناءا على نتائج الجدول السابق الموضح لنتائج مصفوفة الارتباط لبرسون نستنتج ما يلي:

– بالنسبة للمتغير التابع المتمثل في معدل العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA) وعلاقته مع باقي المتغيرات المستقلة، فإن نتائج مصفوفة بيرسون تشير إلى:

- وجود علاقة ارتباطيه عكسية ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA) والمتغير المستقل المتمثل في نسبة السيولة النقدية(TL) ، إذ أن ارتفاع نسبة السيولة النقدية تؤدي إلى انخفاض ذلك العائد، مما يعني انخفاض الربحية. فإذا ازدادت السيولة النقدية عن حدها الأمثل لدى البنك فان ذلك يدل على سوء استغلال لأمواله وتجميدا لها مما قد يفوت عليه فرص استثمارها في مختلف أوجه التوظيف، وهذا من شأنه أن يحول دون حصوله على عوائد وإيرادات مرتفعة تزيد من ربحيته.
- توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول(ROA) ، وإجمالي حقوق الملكية (TEQ) كمتغير مستقل، أي أن زيادة حقوق الملكية (TEQ)سيؤدي إلى زيادة الربحية مقاسه بمعدل العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية، مما يعني أن كل دينار يتم استثماره أموال المساهمين سيكون له اثر كبير على ربحية البنك في حالة ما قامت إدارة البنك بدراسة جيدة لمجال استثمار هذه الأموال ووجهتها نحو الأصول التي تدر عوائد مضمونة للبنك.

–أما بالنسبة للمتغير التابع الثاني المتمثل في العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية(ROE) ، فكانت النتائج تشير إلى:

- هناك علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE) ونسبة السيولة النقدية (TL) فزيادة حجم السيولة يؤدي إلى انخفاض ربحية البنك المقساة بالعائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE)، حيث تؤثر بشكل أو بأخر على نسبة الأموال الموظفة من أموال الملكية وبالتالي تقلل من فرص استثمار أموال البنك، وتحقيق عوائد تزيد من الربحية
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسب التالية: إجمالي حقوق الملكية (TEQ)، الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية (LF).

خاتمة

بهدف التوصل إلى تعظيم الربحية فإن البنوك اليوم تعرف درجة كبيرة من المنافسة لتطوير عملياتها المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات جديدة لتفعيل أدائها البنكي. وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه الوقوف على تلك المحددات التي تتحكم في ربحية البنوك التجارية عامة والبنك محل الدراسة بصفة خاصة، وذلك قصد إيجاد الآليات والتي تسمح بالسيطرة والتحكم في تلك العوامل واستغلالها بغرض تجنب الجانب السلبي منها أو التقليل منه والزيادة من الجانب الايجابي لها بغرض تعظيم الربحية.

كما ان تحقيق ربحية البنوك التجارية اليوم يتطلب وضع سياسة دقيقة ومدروسة بشكل جيد من طرف إدارة البنك، وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية، والتي تعتبر حائلا دون تحقيق الربحية أو إمكانيات متاحة لتعظيمها، حيث توصلنا ضمن هذه الدراسة إلى النتائج و الاقتراحات التالية:

النتائج:

- يعتمد البنك بصفة أساسية في مصادر أمواله –كغيره من البنوك التجارية الأخرى – على ودائع العملاء طيلة فترة الدراسة، فرغم أن نسبة ودائع العملاء تناقصت بشكل تدريجي خلال سنوات 2020 و 2021 و 2022، إلا أنها تبقى تمثل أعلى نسبة بالنسبة لإجمالي مصادر الأموال لتلك الفترة، في حين تمثل الديون اتجاه المؤسسات المالية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية.
- تشكل ودائع التوفير الجزء الأكبر من هيكل ودائع العملاء مقارنة بباقي أنواع الودائع الأخرى، وهذا بسبب أن تلك الودائع تسمح للبنك باستغلالها في أوجه الاستثمار التي تكون لها عوائد مرتفعة، خاصة أوجه الاستثمار طويلة الأجل.
- تطورت ربحية البنك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2019 الى غاية سنة 2022 ، وهذا ما يتضح لنا من خلال مؤشرات قياس الربحية المعتمدة في الدراسة، والمتمثلة في العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA) والعائد بعد الضريبة على حقوق الملكية ،(ROE)، ومن الملاحظ على هذه المؤشرات أن النمو كان فيها بصفة متزايدة وبشكل مستمر خلال فترة الدراسة، مما يعنى أن إدارة وتسيير العمليات البنكية لهذه الفترة كانت إدارة موفقة إلى حد كبير وتتمتع بدرجة مقبولة من الكفاءة.
- يعتمد البنك بدرجة أساسية في ما يخص التوظيف المختلف المصادر أمواله على أساليب الاستثمار المصرفي التقليدية، المتمثلة في توجيه أمواله إلى القروض الممنوح للعملاء بالدرجة الأولى وللمؤسسات المالية بالدرجة الثانية. يحاول البنك إتباع في استخدامات أمواله سياسة مصرفية حذرة في ما يخص الاستثمارات المرتبطة بدرجة معينة من المخاطرة، ويتجسد ذلك خاصة من خلال عدم إعطاء الاهتمام بالاستثمار في أنشطة

المحفظة، وكذا من خلال نسب الاستخدام الضعيفة في السندات والأوراق المالية، وقد يعود ذلك إلى عدم توفر سوق مالي جزائري يشجع على الاستثمار في الأوراق المالية

الاقتراحات :

- على البنك إتباع آلية محكمة لجذب عدد أكبر من الودائع، خاصة وأن هذه الأخيرة عرفت انخفاض معتبر في أخر فترة الدراسة مقارنة بأول الفترة، كما يجدر به التركيز على جذب ودائع التوفير الأجل، والتي تتميز بانخفاض تكلفتها وإيراداتها العالية.
- من الضروري على البنك العمل على زيادة حجم تسهيلاته الائتمانية وتنويعها، وذلك لاستقطاب مختلف شرائح وفئات المجتمع، كما يسمح له ذلك بالمحافظة على عنصري السيولة والأمان من جهة وزيادة ربحيته من جهة أخرى.
- ينبغي على البنك أن يعمل على إدخال أساليب حديثة ومتطورة لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة والتى تجعله قادرا على منافسة البنوك التجارية الأخرى من جهة، وباقي المؤسسات المالية الأخرى من جهة ثانية، وبالتالي استقطاب عدد أكبر من العملاء وكسب متعاملين جدد، وبالتالي الرفع من حجم العمليات المصرفية مع مختلف المودعين والمقترضين بما يحقق البنك عوائد مالية مرتفعة.
- يجب على البنك أن لا يقتصر تركيزه على العمليات المصرفية التقليدية، بل يفترض به الاهتمام أيضا بإدخال وظائف وخدمات مصرفية حديثة من شأنها أن تزيد من إيراداته ومداخليه.
- ينبغي على إدارة البنك أن تقوم بإجراء دراسات دقيقة للمستوى الأمثل لحجم السيولة لدى البنك، نظرا للعلاقة الوطيدة بين الربحية والسيولة وهنا على البنك الموازنة بينهما بشكل يمكنه من استخدام أمواله لأوجه الاستخدامات المربحة دون إهمال درجة كافية يطلب توفرها من السيولة.
- من المفيد للبنك في ما يخص تقديمه للقروض التمويلية الموجهة للاستثمارات الضخمة أن يتبع سياسة التمويل المشتركة مع بنوك أخرى، إذ يتم تقديم تلك القروض بتوزيع قيمة القرض بين أكثر من بنك تجاري، وبالتالي يضمن البنك اقتسام المخاطر في حالة حدوثها، كما يحقق له تقديم القرض إيرادات مرتفعة نظرا لارتفاع قيمة القرض.على البنك أن يحرص على توفر لجنة مختصة وذات كفاءة عالية، للنظر في طلبات الافتراض ودراستها بشكل دقيق للتأكد من سلامة المركز المالي للمقترضين، ومدى توفر ضمانات كافية كفيلة بتحصيل قيمة القرض في حالة العجز عن السداد، وبالتالي تجنبه خطر القروض المتعثرة والتي تلحق خسائر بالبنك ومن شأنها التأثير على ربحيته.

- ينبغي للبنك أن يحاول الاستفادة من الودائع المقدمة إليه من عملاته كاشخاص وكمؤسسات وذلك بتوظيف تلك الأموال التي يتحصل عليها من الودائع بمعدلات فائدة أكبر من معدلات الفائدة المدفوعة للعملاء. ينبغي للبنك العمل على المساهمة في تنمية بعض المناطق التي له فروعا فيها، من خلال التساهل في منح بعض القروض أملا في تطوير تلك المناطق وزيادة إبداعاتها وفروضها لديه، ولكن يجب أن يحقق البنك توازنا في ذلك بحيث لا يتعارض مع الربحية
- يستوجب على إدارة البنك دراسة مكونات المركز المالي المختلفة قصد إيجادطريقة تسمح بزيادة درجة الاستفادة منها وبشكل يزيد من أثرها على الربحية على البنك أن يولي المحددات الخارجية المختلفة المؤثرة على ربحيته قدر كبير من الاهتمام فهي تعتبر محددات يصعب التحكم بها مقارنةبالمحددات الداخلية.

قائمة المصادرو

المراجع

قائمة المراجع:

أ) الكتب:

1. أبو الفتوح على فضالة ، " التحليل المالي وإدارة الأموال " ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، سنة 1999.
2. حسين جميل البديري، " البنوك – مدخل محاسبي وإداري " ، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتويع ،سنة 2000،.
3. حمد سليمان اللوزي، مهدي حسن زويلق، مدحت إبراهيم الطراونة، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1 , عمان، 1997 .
4. خالد أمين ،" إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية " عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، سنة 2006.
5. خليفة الحاسي وآخرون ،" المحاسبة المتوسطة "، بنغازي :منشورات جامعة قار يونس ، الطبعة الرابعة ،سنة،2006.
6. خليل الشماع " المبادلة بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية "جمعية المصارف الليبية ، المصارف والمال، العدد 11 الربيع ، سنة 2009.
7. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2000.
8. زياد سليم رمضان ، "الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك" ، عمان : دار وائل للنشر ، سنة 2006م .
9. سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1982.
10. سليم حمودة ،" التحليل المالي "، بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر 1993.
11. سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.
12. طارق حماد ،"تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة " ، الإسكندرية الدار الجامعية للنشر ، الجزء الثالث ، سنة 2001.
13. عادل احمد حشيش ، "اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي – دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان" ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للتوزيع سنة 2004م.

14. عبد المنعم السيد على " النقود والمصارف والأسواق المالية " ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،سنة 2004.

15. عبدالمنعم السيد على،"النقود والمصارف والأسواق المالية" ، عمان : دار الحامد للنشر ، سنة 2001.

16. عقيل حاسم عبدالله،" النقود والبنوك – منهج نقدي ومصرفي" ،عمان: دار الحامد للنشر، سنة 1998م.

17. على عطية عبد السلام ، "المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح"، بنغازي : منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية ، سنة ، 2004.

18. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المعايير المحاسبية الدولية ، سنة ، 1999.

19. محمد السعيد وأنور، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية 2005.

20. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية 1982.

21. محمد سويلم ،" ادار البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية "، القاهرة : دار الجبل للنشر،1998.

22. محمد عباس حجازي ،"نظرية المحاسبة"،القاهرة:الدار الهندسية للطباعة والنشر سنة ، 2000.

23. محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، عمان، ط1، 2007.

24. محمد كمال الحمزاوي ، "اقتصاديات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني واهم محدداته "، الاسكندرية : منشأة المعارف للنشر، الطبعة الثانية ، سنة 2000.

25. محمد مطر "إدارة الاستثمار – الإطار النظري والتطبيقات العملية "، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، 1999.

26. محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر1983.

27. مفلح عقل ، "مقدمة في الادارة المالية " .عمان , معهد الدراسات المصرفية ، سنة 1989.

28. مفهوم الربح الشامل:- ريتشارد شرويدو ، وأخرون " نظرية المحاسبة " ، ترجمة خالد كاجيحي، إبراهيم فال ، السعودية :دارالمريخ للنشر ، سنة ،2007.

29. منير إبراهيم الهندي ، " أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال – الأوراق المالية وصناديق الاستثمار " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية " ، سنة 1993.

30. منير إبراهيم هندي ، "مؤشرات استقرار النظام المصرفي – دراسة تطبيقية على دولة قطر" ، قطر : دار الشرق للطباعة ، العدد الرابع ، سنة 1993م.
31. منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل بالاسكندرية دار المعارف للنشر، سنة 1998.
32. منير إبراهيم هندي،" السلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية " ، الإسكندرية :دار المعارف للتوزيع ، سنة 1993.
33. ميلود جمعة حاسية ، ""النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي" ، بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية للنشر ، الطبعة الثانية ، سنة 1995م.
34. يعدلفريدة، تقنياتوسياساتالتسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ط3 ،2007

ب) المذكرات والمجلات:

1. اسل أبو زعيتر، " العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين" فلسطين : رسالة ماجستير غير منشورة ؛ سنة ، 2006 .
2. إعداد مركز البحوث المالية والمصرفية "اطار لتحليل القوائم المالية –الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع، السنة الثامنة،2000م.
3. ايمان العبد المالك ،" أثرالبنود خارج الميزانية علي ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن: جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة ،2006.
4. بنان سعيد ،"تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية:دراسة حالتي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي" جامعة آل البيت ، الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2006.
5. حسن السيد سلمان ، "التكامل في ادارة الاصول والخصوم بالبنوك المصرية في ظل اقتصاد السوق وسياسات التحرير"، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة : جامعة القاهرة ، سنة 1997م .
6. حسن محمد،"تقييم الهياكل المالية في شركات القطاع العام الصناعية"،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الاسكندرية،سنة 1992.

7. حسني خريوش وآخرون،"العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي الأردني "الأردن،مجلة الملك عبدالعزيز،الاقتصاد والادارة،المجلد 18،العدد ،سنة2004.
8. خليل الشماع ،" المبادلة بين العائد والمخاطرة من العليات المصرفية "، جمعية المصارف الليبية ، مجلة المصارف والمال ، سنة ، 2009.
9. سمية أبو موسي" أثر جودة الخدمة علي الربحية ورضا العملاء في المصارف الأردنية- دراسة مقارنة بين بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني" الاردن،جامعة أل البيت ،رسالة ماجستير في قسمالتمويل والمصارف ، غير منشورة ،سنة ،2000.
10. عبد السلام التواتي ،" نموذج مقترح لتقييم الأداء متعدد الأبعاد في المصارف التجارية – دراسة تطبيقية في ليبيا " القاهرة : جامعة عين- شمس : رسالة ماجستير غير منشورة ، سنة 66.
11. عبدالحليم محيسن ، "مفهوم وقياس مؤشر الكفأة المالية للبنوك التجارية – البنوك التجارية السعودية كحالة تطبيقية" ، مجلة التعاون ، الامانة العامةلس التعاون لدول الخليج العربي للنشر ، العدد 35 يونيو2001 م.
12. عيد أحمد وآخرون ،" استراتجية ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية – دراسة تحليلية من منظور تأميني " ، القاهرة : جامعة بنى سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الرابع ، سنة 2006، ص ص 569-568
13. فاخر يوفرنه،وآخرون،" سوق الأوراق المالية الليبي وأثرة علي تشكيل ورسم السياسات العامة في ليبيا"،بحث مقدم الي المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا :بطرابلس وذلك بتاريخ 12/6/2006.
14. محمد قرشى ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية " ، الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة ،سنة 2000.
15. محمود بادي وأخرون " المصارف التجارية الليبية ورأس المال المصرف وفق معايير لجنة بازل" بنغازي مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثامن عشر العدد الأول ، يونيو 2007 .
16. المصرف محمد كمال الحمزاوي ،"اطار التحليل القوائم المالية-الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الثامن ، العدد الرابع – السنة الثامنة ديسمبر 2000م.
17. مكرم القطب ،" استخدام الحاسوب في مجال منح الائتمان " دورة في مصرف ليبيا المركزي ، معهد الدراسات المصرفية والمالية / بنغازي :بتاريخ ، 11/11/2007.

18. منى ممدوح المولا ، "العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي الاردني" ،القاهرة ، مجلة المحاسبة والادارة والتامين ، العدد الستون ، سنة 2003.

19. منى ممدوح المولا، "العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر" ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك ، "مجلة المحاسبة والادارة والتامين" ، العدد 160 سنة 2005م.

20. نادية أبو فخرة ، "دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (القاهرة:العدد الثاني ، 1997م).

21. نادية ابو فخرة مكاوي ، "تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية (نموذج تجريبي) " ، بحث منشور ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، القاهرة ، جامعة عين شمس، العدد الثاني ، ابريل 1998.

22. نادية ابو فخرة،"تقييم فاعلية مناهج ادارة الأصول والخصوم في البنوك المصرية"، "أن رسالة دكتوراه في منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، سنة 1988م.

23. نايف التميمي : "قياس تاثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك التجارية الكويتية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2002م.

24. نايف التميمي:"قياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على،ربحية البنوك التجارية الكونية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2002.

25. نصر الدين هندي ،" نحو زيادة فعالية دور المراجعة الإدارية في البنوك المصرية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج – جامعة الوادي ، المجلد السادس عشر- العدد الثاني ، ديسمبر، 2002.

26. وفاء يوسف احمد ، "اطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، سنة 2005م .

27. يحيى أبو طالب،"التحليل وتقييم الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دولياً ومحلياً"، مجلة المصارف العربية، بيروت: العدد 140، المجلد الثاني عشر، اغسطس ، سنة 1992م .

28. يمان العبد المالك : " أثر البنود خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية " ، الأردن: جامعة آل البيت رسالة ماجستير غير منشورة و سنة 2006.

ج) المواقع الالكترونية:

من الموقع www.accdis.com التاريخ 2022/10/03 التوقيت 18:43

المراجع بالفرنسية:

1. Jessup. p. Modrtn Bank Management Minn: West pub, 1980.p 204
2. Allen, Berger "Market Discipline in Banking", Proceeding of a Confence on Bank structure and Competition (Federal reserve bank of Chicago), p.419-37,1991.
3. Cross steve , ogiliveNigel 8 , HO Rose , "The 1980 S:A Decade of Contrast for Banking" , Boston : Bankers Magazine , Jan / feb . 1990 , v1 , p 45-52